

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة ٦٨١٦

الأربعاء ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد موسابيف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورينتس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدَّم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1243811 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أستراليا، إسرائيل، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيسلندا، البرازيل، تركيا، تونس، الجمهورية العربية السورية، سري لانكا، السودان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، كازاخستان، كندا، كوبا، لبنان، ماليزيا، مصر، ملديف، المملكة العربية السعودية، النرويج، واليابان.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2012/574 ونصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب قيام مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، بدعوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة الى المشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الأربعاء، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين."

اقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين الى المشاركة في الجلسة وفقا للنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

تقرر ذلك.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، الى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، الى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد عبدو سلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد سيري.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن انضم إلى الأمين العام والمجلس في التنديد بأقوى العبارات الممكنة بالهجوم الإرهابي القاتل الذي وقع في ١٨ تموز/يوليه ضد حافلة ركاب تقل سياحا إسرائيليين خارج مطار بورغاس في بلغاريا. فالانفجار، الذي أفيد أن ثمة انتحاريا نفذه، أدى الى مصرع ستة مدنيين، خمسة منهم إسرائيليون وبلغاري واحد، وإصابة أكثر من ٣٠ شخصا بجراح، جراح العديدين منهم خطرة. ونتقدم بتعازينا الى أسر الضحايا ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين بجراح. إن هذا العمل الشنيع يذكّر، كما أوردت المجموعة الرباعية في بيانها المؤرخ ١٩ تموز/يوليه، بحاجة أعضاء المجتمع الدولي الى الوقوف جنبا الى جنب في الجهود الرامية إلى منع الإرهاب أينما كان. كما أكدت المجموعة الرباعية مجددا التزامها بمواصلة بذل الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة في منطقة الشرق الأوسط، بحيث يعيش جميع الناس في سلام وامان.

وفي هذا الصدد، اتسم الشهر الماضي بمواصلة الجهود الرامية إلى استئناف المحادثات وسط تطورات مثيرة للقلق المستمر على أرض الواقع. وثمة عمليات هادئة لتبادل الآراء

تجري مباشرة بين الأطراف في محاولة للتوصل إلى اتفاق بشأن حزمة تدابير من شأنها أن تهيئ بيئة مؤاتية لإجراء محادثات، وتمهد الطريق أمام إجراء اتصالات رفيعة المستوى.

ولقد أكد الرئيس عباس على أهمية الإفراج عن السجناء الفلسطينيين الذين اعتقلوا قبل التوصل الى اتفاقات أوسلو. كما أكد على الأهمية الحاسمة بأن تسمح إسرائيل بتسليم الأسلحة والذخائر المحتجزة في الأردن والمعدة لقوات الأمن الفلسطينية. ومن المهم أن تُتخذ هذه الخطوات لتمكين استمرار التنسيق الأمني الفعال. وبصورة أعم، من المقلق أننا لم نر اتخاذ خطوات تمكينية تمس الحاجة إليها أو غيرها من التدابير التي من شأنها تعزيز السلطة الفلسطينية.

إن مبعوثي المجموعة الرباعية ظلوا على اتصال وثيق بعضهم مع بعض ومع الأطراف، وتم القيام بعدد من الزيارات على مستوى رفيع. ففي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه، عقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اجتماعات في إسرائيل ومع الرئيس عباس في بيت لحم. كما زارت وزيرة خارجية الولايات المتحدة، هيلاري كلينتون، إسرائيل في ١٦ و ١٧ تموز/يوليه، وكانت قد التقت الرئيس عبّاس في السادس من الشهر نفسه في باريس، حيث التقى الرئيس الفلسطيني الرئيس الفرنسي هولوند، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي آشتن، ووزير خارجية المملكة المتحدة هيغ. وعقدت لجنة المتابعة التابعة لجامعة الدول العربية مشاورات في الدوحة في ٢٢ تموز/يوليه، دعمت فيها النهج الفلسطيني باتجاه الأمم المتحدة، سعياً إلى المزيد من الاعتراف بدون تحديد جدول زمني.

وبالإجمال، لم يصل الجهد لاستئناف المحادثات المباشرة إلى نقطة انهيار، ولكن لم يكن هناك اختراق أيضاً، وهذا مبعث للقلق المتزايد. وفيما تبقى المحادثات متعثِّرة، فإنَّ الأحداث الميدانية تواصل التحرُّك في الاتجاه الخاطئ.

وفي البداية، تواجه السلطة الفلسطينية تحدِّياً قاسياً في الحفاظ على ملاءتها المالية. ففي مطلع هذا العام، أعلنت أنَّها مدينة بمبلغ ١,١ بليون

دولار من القروض المصرفية و ٤٠٠ مليون دولار للقطاع الخاص. وهي تتوقَّع، بالإضافة إلى ذلك، عجزاً قدره بليون دولار في تمويل ميزانيتها البالغة ٣,٥ بلايين دولار لعام ٢٠١٢. ومع بداية تموز/يوليه، أعلن وزير المالية الفلسطيني أنَّ السلطة الفلسطينية لم تستطع صرْف جميع رواتب شهر حزيران/يونيه لموظَّفيها الـ ٠٠٠ ١٥٠ في موعدها. وفي الأسبوع الماضي، أعلنت المملكة العربية السعودية عن تبرُّع قدره ١٠٠ مليون دولار. وهذه أخبار إيجابية منحت السلطة الفلسطينية فترة ارتياح مُحبَّذة، تشمل السماح لها بصرْف رواتب حزيران/يونيه، ولكنها ستكون قصيرة.

وإننا ندعو المانحين الآخرين، ولا سيَّما البلدان الخليجية الأخرى، إلى التفكير في تقديم تبرُّع في الوقت المناسب أثناء هذه الفترة العصيبة من العجز. كما أننا أشرْنا تكراراً إلى ضرورة إيجاد آلية مُحسَّنة لتحويل عائدات ضريبة القيمة المضافة، التي تجمعها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، لتعزيز الشفافية والكفاءة. وفي الأسبوع الماضي، حوَّلت السلطات الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية الحصيلة الشهرية لتلك الضريبة قبل الموعد بأسبوعين، بغية مساعدتها على صرْف الرواتب قُبيل حلول شهر رمضان المبارك.

وفي ١٧ تموز/يوليه، وافقت إسرائيل على ٠٠٠ ٥ تصريح لعمَّال البناء الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، إضافة إلى ٢٥٠ ٣٤ تصريحاً كانت قد

أصدرتها للعمال الفلسطينيين للعمل هناك. وهذه المبادرة تستحق الثناء، ولكن لا بدَّ من القيام بالمزيد لتيسير الحركة والتنقُّل، وتمكين النموّ الاقتصادي في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها المنطقة جيم، ووادي الأردن وغزة. ففي غزة، يجب أن

تشـمل الخطوات المقبلة تمكين الصادرات إلى إسرائيل وبلدان أخـرى، فضلاً عن عمليات الانتقال إلى الضفة الغربية ومنها. فمن شـأن ذلك بدوره أن يمكّـن النمو الاقتصادي، وأن يوفّر أيضاً للسـلطة الفلسـطينية عائدات إضافية ماسَّـة من خلال الضرائب.

وقد تواصلت إعلانات الاسـتيطان في هذا الشهر، حيث نشـرت هيئة الأراضي الإسـرائيلية مناقصـات لِـ١٧١ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية، و ٤١ وحدة في بسغات زييـف، و١٣٠ وحدة في هار حوما. وبالإضافة إلى ذلك، تمَّ في الفترة المشـمولة بالتقرير هدم ١٣ مبنىً فلسطينياً في الضفة الغربية، بينها ثلاثة منازل، ممَّا أدَّى إلى تشـريد ٢٠ فلسطينياً، بينهم سـبعة أطفال. ويسـاورنا القلـق أيضاً بشـأن التقارير الأخيرة بأنَّ وزير الدفاع الإسـرائيلي قـد أمَر بهدم ثماني قُرىً فلسـطينية قُرب الخليل، بحيث يمكن استخدام المنطقة للتدريب العسكري.

وفي ١٨ تموز/يوليـه، وافقت لجنة معنيـة بالتعليم العالي، عيَّنها القائد العسـكري الإسرائيلي للضفة الغربية، على طلبٍ قدَّمته كلِّية في مستوطنة أريل، الواقعة في عُمق الضفة الغربية، للارتقاء بها إلى مسـتوى جامعة. وفيما لا تزال الترقية بانتظار الموافقة، فإنَّ من شـأنها أن تزيد التمويل الحكومي بقدر كبير، ممَّا يؤدي إلى زيادة في الانتساب إليها، البالغ حالياً ٠٠٠ ١٢ طالب. ويشـكِّل هذا اختراقاً إضافياً للضفـة الغربية، ومخالفة لالتزامـات إسـرائيل وفقاً لخريطـة الطريق بتجميد النشـاط الاستيطاني، بما يشمل النموّ الطبيعي.

وفي الوقت نفسه، هناك لجنة بقيادة قاضي المحكمة العليا المتقاعد، إدمون ليفي، ومكلَّفة من الحكومة الإسرائيلية بتقديم توصيات بشأن ''حالة أعمال البناء'' في الضفة الغربية، قدَّمت تقريرهـا إلى رئيس الوزراء في ٩ تموز/يوليه. وزعم التقرير أنَّ الوجود الإسـرائيلي في الضفة الغربية ليس احتلالاً عسـكرياً، وأوصـى بإقامة بؤر اسـتيطانية بمقتضى الأمـر الواقع، يعتبرها النظـام القانوني الإسـرائيلي غير قانونيـة، واقترح تغييرات في عملية الموافقة

على البناء الاستيطاني. و لم توافق الحكومة الإسرائيلية على التقرير، لكنَّ مثل هذه الاقتراحات تتناقض تناقضاً مباشراً مع القانون الدولي. وإنني أؤكّد أنَّ أيَّ بناء اسـتيطاني في الأراضي الفلسـطينية المحتلة، بما فيها القدس الشـرقية، مخالف للقانون الدولي، ولالتزامات إسـرائيل بموجب خريطة الطريق، وينبغي أن يتوقَّـف. وكما ذكـرت المجموعة الرباعية في مناسـبات عديدة، إنَّ أيَّ نشـاط استيطاني إسرائيلي في الضفة الغربية لا يمكنه أن يحكم مسـبقاً على نتائج المفاوضات، ولن يعترف به المجتمع الدولي.

وكمـا هـي الحـال في الفتـرات السـابقة المشـمولة بالتقارير، تواصلت الاشـتباكات بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين. فقد اعتدى المستوطنون على الفلسطينيين قرب الخليل في ٣٠ حزيران/يونيه، وكانت نابلس مسرح اشتباكات أثناء الزيارات الإسـرائيلية لقبر يوسـف في ٢١ حزيران/يونيه و١٨ تموز/يوليـه. كما تواصلت اعتداءات المسـتوطنين على الممتلكات الفلسـطينية، بما فيها الأراضـي الزراعية والحقول، مؤدِّية إلى إتلاف أكثر من ٠٠٠ ١ شجرة.

وتواصلت كذلك الهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين في الضفة الغربية، وكان معظمها بإلقاء الحجارة على المَركَبات الإسرائيلية، ممَّا أدَّى إلى إصابةٍ إسرائيلي في ١١ تموز/يوليه. وفي ٢٧ حزيران/يونيـه، أُصيب فلسـطيني وجُرِح حين أطلق النار عليه حارس أمن إسرائيلي عند مدخل مستوطنة معالي أدوميم، عقب الادِّعاء بأنَّه صدم بمركبته سـيارة للشـرطة الإسرائيلية. وفي ١٧ تموز/يوليه، أُلقي القبض على فلسطيني بتهمة الاعتداء على فتاة إسرائيلية في المنطقة جيم.

وعلى الصعيد الأمني، نفَّذت قوات الأمن الإسرائيلية ٤٧٧ عملية في الضفة الغربية، بزيادة عن الأشهر الماضية، أدَّت إلى إصابة ١٨٥ فلسطينياً بجروح، بينهم ثمانية أطفال، بينما جُرِح جنديان إسرائيليان. وأُلقي القبض على ما مجموعه ٢٤٦ فلسطينياً، بينهم عضوٌ في المجلس التشريعي الفلسطيني ينتمي إلى حركة حماس، في ١٥ تموز/يوليه. وفي التاسع من الشهر نفسه، حكَمت محكمة في القدس على ضابطَين سابقَين في الشرطة الإسرائيلية بالسجن ٣٠ شهراً لمقتل فلسطيني عن طريق الإهمال في عام ٢٠٠٨.

وقد وقعت معظم إصابات الفلسطينيين واعتقالاتهم في الفترة المشمولة بالتقرير أثناء المظاهرات ضدَّ جدار الفصل، الذي ينحرف عن الخطِّ الأخضر، خلافاً لفتوى محكمة العدل الدولية. وأدَّت مظاهرة فلسطينية في رام الله في ٣٠ حزيران/يونيه، ضدَّ اجتماع مقرَّر بين الرئيس عبَّاس ونائب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، شاؤول موفاز، إلى صدامات مع قوات الأمن الفلسطينية. ومع أنَّ الاجتماع أُلغي، فقد تواصلت المظاهرات ليومين إضافيين، احتجاجاً على استخدام القوة من جانب الشرطة الفلسطينية. وأودّ أن أؤكّد مجدداً أنَّه يجب التمسُّك بالحقِّ في الاحتجاج السلمي، وأنه ينبغي الإبقاء بحزم على جميع الاحتجاجات بدون عنف.

وقد واصلت قوات الأمن الفلسطينية العمل للحفاظ على القانون والنظام في الضفة الغربية. والعملية الأمنية الفلسطينية التي بدأت في جنين، شمالي الضفة الغربية، في أيار/مايو، لا تزال مستمرة. وقد أُلقي القبض على أكثر من ١٥٠ مشتبُهاً به، بينهم أفراد في قوات الأمن الفلسطينية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أُصيب وجُرح بإطلاق نار في جنين أحد كبار أعضاء حركة فتح.

وفي ٨ تموز/يوليه، افتتح رئيس الوزراء الفلسطيني فيَّاض الكلية الفلسطينية للعلوم الشرَطية بحضور رئيس المفوضية الأوروبية.

وفي تطوُّر إيجابي، وكجزء من اتفاق ١٤ أيار/مايو لإنهاء إضراب السجناء جماعياً عن الطعام، سُمِح في ١٦ تموز/يوليه لـ ٤٨ شخصاً من الأقارب في قطاع غزة بزيارة ٢٥ معتقَلاً في السجون الإسرائيلية، وفي ٢٣ تموز/يوليه، زار ٣٣ قريباً ٢٧ معتقلاً. وهناك أكثر من ٥٠٠ معتقَل من غزة في السجون الإسرائيلية. وهذه هي المرة الأولى التي تتمّ فيها مثل هذه الزيارات العائلية من غزة منذ عام ٢٠٠٧. وقد واصل أربعة معتقَلين إضرابهم عن الطعام. وفي الضفة الغربية، أفرجت السلطات الإسرائيلية في ١٩ تموز/يوليه عن رئيس البرلمان الفلسطيني، عزيز دويك، الذي بقي محتجَزاً قيد الاعتقال الإداري طوال ستة أشهر.

وتبقى ديناميات السياسة الداخلية متقلبة. ففي ١٧ تموز/يوليه، انفصل حزب كاديما بقيادة شاؤول موفاز عن ائتلاف رئيس الوزراء نتنياهو، بعد شهرين من وجوده في الحكومة. وجاء قرار كاديما بترك الائتلاف عقب

خلافات بشأن تجديد قانون يتعلق بالخدمة العسكرية للطائفة الحريدية اليهودية. وكان نشوء الائتلاف الواسع في أيار/مايو قد أثار التطلُّعات إلى زخم متجدد بشأن عملية السلام.

وعلى الجانب الفلسطيني، أُخِّرت مجدداً جهود التقدُّم بالمصالحة، حين قرَّرت سلطات الأمر الواقع في غزة تعليق عملية تسجيل الناخبين، التي كانت اللجنة المركزية للانتخابات قد خطَّطت لتنفيذها من ٣ إلى ١٤ تموز/يوليه. وقد أعربنا عن استيائنا الواضح من هذا القرار، ولا نزال نعتقد أنَّ التجديد الديمقراطي للمؤسسات في الأراضي المحتلة قد طال انتظاره كثيراً. وفي ١٠ تموز/يوليه، دعت السلطة الفلسطينية إلى إجراء

انتخابات بلدية في جميع أنحاء الأراضي المحتلة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بانتظار المزيد من التطورات بشأن المصالحة. وقد رفضت حركة حماس الدعوة. وأثناء زيارتي الأخيرة إلى مصر في ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه، بعد مجرَد بضعة أيام على إعلان محمَّد مرسي رئيساً لمصر، تلقَّيت تأكيدات ثابتة من السلطات المصرية بشأن جهودها المتواصلة لتحقيق المصالحة.

لقد اجتمع الرئيس عباس مع الرئيس مرسي في ١٨ تموز/يوليه، كذلك اجتمع مع قائد حماس خالد مشعل في اليوم التالي. وما فتئنا ندعم هذه الجهود تحت الرعاية المصرية، وبقيادة الرئيس عباس وفي إطار التزامات منظمة التحرير الفلسطينية ومواقف المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية.

لقد زرت غزة في الفترة من ٢ إلى ٥ تموز/يوليه وصدمت مرة أخرى بمدى هشاشة الحالة الراهنة وعدم استدامتها هناك، وهي حالة جلبت صعوبة جمة على السكان المحليين. ويُعلِل ذلك جزئيا تحديات التمويل المستمرة التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تحتاج حاليا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى مبلغ إضافي قدره ٥٧ مليون دولار لسد العجز في ميزانية عملياتها الجوهرية، لتغطية جميع عملياتها، وتحتاج إلى مبلغ آخر قدره ١٦٨ مليون دولار لكي تمول بصورة كاملة نداء الحالات الطارئة، بما في ذلك توفير المساعدة الغذائية لنحو ٧٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الضعفاء في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأكثر تلك الاحتياجات إلحاحا تتمثل في توفير ٧,٥ مليون دولار لتمويل شراء المواد الغذائية وتوزيعها في غزة في عام ٢٠١٢. وقد أدى بالفعل ذلك النقص في التمويل إلى إلغاء ألعاب الصيف التي تقدمها الأونروا لأطفال غزة، وإن لم تتم معالجة هذا العجز، فسيؤدي إلى تخفيضات في البرامج الأساسية للأونروا في جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أما عمل الأمم المتحدة المتعلق بإعادة الإعمار في غزة الذي يبلغ الآن ٣٦٠ مليون دولار، فقد كان له أثر إيجابي ليس بالنسبة لمن تُقدم إليهم الخدمات بل أيضا كان له أثر إيجابي على عملية التوظيف المؤقت. ومهما يكن من أمر، ستنتهي المنافع الاقتصادية المتأتية من زيادة التوظيف باختتام عملية إعادة الإعمار تلك. لذلك، فإن الأمر يقتضي تغييرا أكبر وأساسيا على نحو أكثر لتمكين الاقتصاد من الوقوف على قدميه، ابتداء من السماح بالتصدير إلى إسرائيل والبلدان الأخرى والسماح بالنقل من غزة وإليها. ومن دون اتخاذ تلك الخطوة الأساسية، سيظل مستقبل غزة هزيلا في أفضل حالاته. وبالإضافة إلى ذلك، أحض المانحين على الاستمرار في تقديم الأموال لعمل الأمم المتحدة لإعادة الإعمار في غزة من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني مع السلطة الفلسطينية. كذلك أحض حكومة إسرائيل على الاستمرار في منح الموافقات لعمل الأمم المتحدة المتعلق بالإعمار والجاري حاليا في قطاع غزة، وأشدد مرة أخرى على ضرورة زيادة فتح الباب أمام دخول جميع مواد البناء إلى غزة.

لقد استؤنف العنف في غزة في مطلع شهر حزيران/يونيه مستمر. فقد أطلقت من قطاع غزة ما مجموعه ١٨٣ قذيفة سقطت في إسرائيل، بما في ذلك، ٢٧ قذيفة غراد و ٢١ قذيفة من مدافع الهاون. وقد تصدت منظومة الدفاع الجديدة ''القبة الحديدية'' لعدة قذائف. وبتاريخ ٩ تموز/يوليه أطلقت أيضا من قطاع غزة عيارات نارية من البنادق الرشاشة الثقيلة على الساحة التجارية في جنوب إسرائيل دون حدوث إصابات. وقد قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بشن ست غارات و ٣١ غارة جوية على غزة مما أدى إلى مقتل تسعة فلسطينيين من ضمنهم ستة من أفراد المليشيات وثلاثة مدنيين، بينما أصيب ٥٤ فلسطينيا بجروح، منهم ٢٤ من المليشيات و ٣٠ مدنيا. وما برحنا ندين هذه الهجمات العشوائية بالقذائف التي تنطلق

من قطاع غزة إلى إسرائيل، ونطالب بوقفها الكامل. كذلك نحث إسرائيل على التحلي بأكبر قدر من ضبط النفس.

في ١٧ تموز/يوليه، قامت وزارة داخلية الأمر الواقع في غزة بإعدام ثلاثة فلسطينيين شنقا لإدانتهم بارتكاب جرائم، وذلك انتهاكا للإطار القانوني الفلسطيني الذي يقتضي التصديق المسبق للرئيس على ذلك. وقد تم تنفيذ ستة أحكام إعدام في غزة منذ بداية عام ٢٠١٢، وتنفيذ ١٤ حكم إعدام منذ عام ٢٠٠٧. وهذا يتعارض مع الوقف المؤقت عالميا لعقوبة الإعدام الذي دعت إليها الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بمسألة منفصلة تخص علاقات الأمم المتحدة مع إسرائيل، أود أن أبلغ بأنه بتاريخ ١٠ تموز/يوليه بعث الممثل الدائم لإسرائيل رسالة إلى وكيل الأمين العام آموس يستوضح فيها عن وضع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأنشطته في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ستعمل الأمم المتحدة مع الحكومة الإسرائيلية على بحث المسائل وتوضيح العمل الهام الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أما الآن، فأود أن أنتقل إلى الأحداث الإقليمية. لقد استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية مستفيضة بشأن تصاعد العنف في سوريا في الأسبوع الماضي وسيتلقى المزيد منها في الأسبوع المقبل. لذلك، سأقصر ملاحظاتي على التشديد على ما مفاده أن الأمين العام ما برح يشعر بالقلق الشديد إزاء العنف في سوريا وزيادة عدد الوفيات فيها والاستمرار في انتهاكات حقوق الإنسان وتزايد الاحتياجات الإنسانية. فكل يوم يمر يُظهر فظائع جديدة ومعاناة جديدة. وإن الأنباء التي وردت بالأمس عن قصف جوي للأجزاء الشرقية من مدينة حلب تزيد من قلقنا الشديد إزاء التصاعد الخطير حاليا.

ونحن على علم بالأنباء المتعلقة باحتمال نقل مخزونات الأسلحة الكيميائية المزعومة الموجودة في سوريا، وبالأنباء المتعلقة بزيادة خطورة استعمالها المحتمل. وقد شدد الأمين العام على المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الحكومة السورية عن ضمان سلامة وأمن تلك المخزونات التي يجب أن لا تستخدم مطلقا تحت أي ظروف. وقد لاحظ الأمين العام مع القلق أن سوريا ليست طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ندين جميع أشكال العنف في سوريا التي أودت بحياة الآلاف من المدنيين. ولا يمكن للحالة أن تستمر. ويحض الأمين العام جميع الأطراف المعنية على وقف القتال فورا واتخاذ خطوات نحو انتقال بقيادة سورية يفي بالتطلعات والاحتياجات الحقيقية للشعب السوري. إذ أن إنهاء العنف والسعي إلى حل سلمي للأزمة في سوريا سيظل في قلب جهودنا.

إن الحالة في سوريا تؤثر أيضا بدرجة متزايدة على المنطقة. ولعل أعضاء المجلس يتذكرون أنه في ١٩ تموز/يوليه، قامت إدارة حفظ السلام بنقل معلومات بصورة غير رسمية تتعلق بدخول وعمليات للقوات الأمنية المسلحة السورية، بما في ذلك الجنود، إلى داخل المنطقة الفاصلة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وذلك في يومي ١٨ و ١٩ تموز/يوليه. ومنذ ذلك الحين، ما انفكت جارية العمليات الأمنية التي تقوم بها القوات المسلحة السورية، ومعظمها في منطقتي جباتا وطرنجة. كان عدد القوات المسلحة المشتركة في تلك العمليات يتراوح من ٤٧ إلى ٣٩٦ فردا. وأبلغت قوة الأمم المتحدة عن إطلاق نار من مدافع ثقيلة ووقوع العديد من التفجيرات في منطقة جاباتا، والبعث وترونجي. وقد تقدمت قوة الأمم المتحدة باحتجاج لدى السلطات السورية إذ أن دخول القوات السورية والمعدات إلى المنطقة الفاصلة يشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك المبرم بين القوات الإسرائيلية والسورية. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت قوة الأمم المتحدة عن مشاهدتها لما مجموعه ١٠٠ شخص من المدنيين تقريبا على متن مركبات وسيرا على الأقدام مع أمتعتهم الشخصية متوجهين

شـرقا نحو خط برافو. وسـتواصل قوة الأمم المتحدة الاتصال مع السلطات العسكرية الإسرائيلية والسورية لمنع زيادة التوتر.

ومـع ذلـك، ربما أن أثر الأزمة السـورية لا يلوح في أي مكان آخر أكثر مما يلوح في أفق لبنان. وفي الأسبوع الماضي، وفي أعقاب الإحاطة الإعلامية التي قدمها المنسق الخاص للبنان السيد ديريك بلامبي. أعرب المجلس، في بيان صحفي في ١٨ تموز/يوليه، عن قلقه الشـديد إزاء تكرار حوادث إطلاق النار عبر الحدود، والغارات وأعمال الخطف وتهريب الأسـلحة عبر الحـدود اللبنانية السـورية. وقد كرر المجلـس أهمية الاحترام الكامل لسـيادة لبنان، ووحدته، وسلامة أراضيه واحترام هيبة الدولة اللبنانية. وفي ذلك السياق، رحب أعضاء المجلس بمبادرة الرئيس سـليمان باسـتئناف الحوار الوطني للقادة السياسـيين اللبنانيـين والإعلانات التي تلت الاجتماعين الأوليين المنعقدين في الشهر الماضي، قائلا بأنهم يتوقون إلى مواصلة مبادرته.

ومنذ ذلك الحين، ما برح هناك نمط من الانتهاكات التي يقـوم بها الجيش السـوري على الحدود اللبنانية السـورية، بما في ذلـك، القصـف المتقطع الصادر من الجانب السـوري نحو وادي خالد. وردا على ذلك، نشـرت الحكومة قوات إضافية من القوات المسـلحة اللبنانية على حدودها الشـمالية وأذِنت للقوات المسـلحة اللبنانية بالرد علـى إطلاق النار. ومنذ ذلك الحـين يجري الإبلاغ عن حـوادث جديدة عبر الحدود، بما في ذلـك تلك التي وقعـت في ٢١ تموز/يوليه في منطقة القاع، في الشـمال الشـرقي من وادي البقاع، تضمنـت إطلاق النيران من بنادق رشاشـة وإطلاق القنابـل الصاروخية الدفع وغارة قصيرة شـنها الجنود السـوريون. وبالإضافة إلى نحو ٣٠ ألف من اللاجئين السـوريين سـجلوا لدى مكتـب مفوضية الأمم المتحدة السـامية لشـؤون اللاجئين، فإن عدد السوريين الذين عبروا لبنان في الأسـبوع الماضي قُدر بنحو ١٨ ٠٠٠ شخص أو لاجـئ خلال فترة يومين، والعديد منهم عاد إلى سـوريا.

وتعمل مفوضية الأمم المتحدة السـامية لشؤون اللاجئين على تحديث خطة الطوارئ لديها في حالة تدفق شـديد للاجئين أو حدوث زيادة في تدفق اللاجئين إذا ما اقتضى ذلك الاستجابة لتقديم المساعدة الإنسانية الشاملة.

ولا يـزال لبنـان يواجـه تحديات كبـيرة بالنسـبة لأمنه واسـتقراره محليا مرتبطا ارتباطا مباشـرا أو غير مباشر بالأزمة في سـوريا. إن الأحداث في أجـزاء مختلفة من البلد تبين مدى تفاقم التوترات المعترف بها جراء الصراع في سـوريا. فبتاريخ ١٨ تموز/يوليه، وفي أعقاب التفجيرات بالقنابل التي وقعت في دمشـق، اندلعت صدامات جديدة بين مجموعات من الأحياء السنية والعلوية في طرابلس. وقد تزامن ذلك مع خطاب ألقاه نصـر الله، قائد حـزب الله، كرر فيه دعمه للنظام السـوري. وفيما يتعلق بالحوار الوطني فإن ائتلاف ١٤ آذار/مارس الذي يمثـل المعارضة قرر مقاطعة الدورة الثالثـة التي كان من المقرر عقدها بالأمس. وقد أعلن الرئيس سليمان تأجيل العملية حتى ١٦ آب/أغسـطس. ثمة أمل في أن يتـم التغلب على العقبات التي تحول دون اسـتمرار الحوار الوطني، من أجل إتاحة انعقاد الـدورة المقبلـة، كمـا كان مقررا. وكما أكـد المجلس على ذلـك، فإن التزام قـادة البلد بحماية لبنان مـن تأثير التوترات الإقليمية في هذه الأوقات الصعبة، مهم بشكل خاص.

في غضون ذلك، ظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، مسـتقرة ويسـودها هدوء حذر. وبما أن القوات المسـلحة اللبنانية نشـرت بعضا من أفرادها خارج جنـوب قطاع الليطـاني، لتعزيز جهودها علـى طول الحدود الشمالية الشرقية، فقد زادت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، من أنشـطتها التنفيذية في منطقتها. وأكدت القوات المسـلحة اللبنانيـة، لقوة الأمم المتحدة المؤقتـة في لبنان بأن ذلك إجراء مؤقت، وبأنه سـتتم إعادة إرسـال القـوات إلى الجنوب حالما

تسـمح الحالة بذلك. وتواصلـت في تلك الأثناء، الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني، بشكل شبه يومي تقريبا.

في الختـام، أخاطب المجلس اليوم قبل شـهرين فقط من انعقاد المناقشـة العامة للجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر، وبعد مرور عام تقريبا على تقديم الجانب الفلسطيني طلب الانضمام إلى عضويـة الأمم المتحدة، إلى مجلـس الأمن. عندما خاطبت هـذا المجلس آخر مرة، في شـهر أيار/مايـو، حذرت من أننا نبتعـد بشـكل متزايد، عـن الحل القائم على وجـود دولتين، لنتجـه صوب واقع الدولة الواحدة، الذي من شـأنه أن يقلل أيضـا من احتمالات السـلام في المنطقة، وفقا لـروح مبادرة السلام العربية.

إن الاتجاهات السلبية المتواصلة، كما جرت الإفادة عنها اليوم وفي إحاطات إعلامية سـابقة، توضح بشكل أكبر الواقع الذي يقوض باسـتمرار هدفنا المشـترك المتمثل في التوصل إلى حـل قائم على وجود دولتين عـن طريق التفاوض، مما يفضي إلى إنهـاء الصـراع وإنهاء الاحتـلال الذي بدأ عـام ١٩٦٧. على المجتمع الدولي أن يفهم أنه في غياب أفق سياسـي يتسم بالمصداقيـة، لإقامة دولة فلسـطينية تعيـش جنبا إلى جنب في سـلام وأمن مع إسـرائيل، فـإن جهوده سـعيا لتحقيق ذلك الهدف، سـتفتقد على نحو متزايـد إلى المصداقية. ويتعين على الطرفـين الآن القيام بما يتوجـب عليهما فعله، من أجل تجاوز العقبات الصعبة، باعتراف الجميع، واتخاذ الخطوات الضرورية، من أجل تهيئة بيئة مواتية للقيام بتواصل جدي. لكنني أخشـى أن الوقت آخذ في النفاد.

الرئيس (تكلم بالإسـبانية): أشـكر السـيد سيري على إحاطته الإعلامية الشاملة للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السـيد منصـور (تكلم بالإنكليزية): باسـم فلسـطين، أهنئكم، سـيدي الرئيس، وبلدكم، كولومبيـا، على توليكم رئاسـة مجلـس الأمن خلال هذا الشـهر، ونحن نثـق تماما في قيادتكـم. كما أعـرب عن تقديري لرئاسـة جمهورية الصين الشـعبية الحكيمة للمجلس، خلال الشهر الماضي. كما أشكر المنسـق الخاص روبرت سيري، على إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم.

قبل ثلاثة أشـهر، خاطبت المجلـس (أنظر S/PV.6757) باسـم فلسـطين، وعبرت عن قلقنا البالغ إزاء الحالة المتدهورة في الأراضي الفلسـطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشـرقية، نتيجة اسـتمرار الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وأرضه وممتلكاته.

إننا نأسـف لأنـه لا يمكن الإفادة عـن حصول تطورات إيجابية على الأرض حاليا، حيث لا نزال نجد أنفسـنا في الحالة غير المسـتقرة التي تفاقمت على جميع المستويات وأبعدتنا أكثر عن الهدف الذي نشترك في السعي إليه جميعا، والمتمثل في إنهاء أكثر من ٤٥ عاما من الاحتلال العسـكري الإسـرائيلي، بغية تحقيق الحل القائم على دولتين فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

لا شـيء يمضي بنا بعيدا عن هدف تحقيق السـلام الذي جـرى الإقـرار به علـى الصعيد الـدولي، أكثر من اسـتمرار حملة إسـرائيل الاسـتيطانية غير القانونية، الـتي تنفذ في محاولة متعمدة للاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية وترسيخ السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشـرقية. وتلك هي المسـألة التي سوف أركز عليها في بياني، على أساس أملنا في إجبار المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات جادة وعملية أخيرا، تهدف إلى منع إسـرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من القضاء على استمرارية الحل القائم على دولتين

على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ تماما، وإحياء احتمالات تحقيــق تســوية عادلة ودائمة وســلمية طال انتظارها بشــكل سريع، سعينا وعملنا من أجل تحقيقها جميعا.

لكن، وقبل التركيز على حملة الاســتيطان الإسرائيلية غير القانونية في أراضينا، لا بد لي مرة أخرى أن ألفت انتباه المجلس إلى العديد من الإجراءات والتدابير غير القانونية الأخرى، التي لا تزال أيضا تتخذها ســلطات الاحتلال ضد السكان المدنيين الذين يعيشون تحت احتلالها الذي لا يرحم.

وخــلال الفترة الأخــيرة، مضت إســرائيل قدما في هدم المنازل الفلســطينية والبنى التحتية المدنية، مما أدى إلى تشــريد المزيد من الأســر في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وقدم البيان الشامل الذي أدلى به السيد سيري اليوم، كثيرا من التفاصيل فيما يتعلق بتلك المسائل.

واصلت إســرائيل أيضا تنفيذ غارات عســكرية يومية في جميع أنحاء القرى والبلدات والمدن الفلسطينية، وقامت باعتقال المزيــد من المدنيين الفلســطينيين، ومن ثم فهــي تزيد من عدد آلاف الفلســطينيين المســجونين أو المحتجزيــن بالفعل، بما في ذلك مئات الأطفال. في ذلك الصدد، فإننا نكرر الإعراب عن قلقنا البالغ جراء المعاملة السيئة التي لا يزال يتعرض لها المدنيون الفلســطينيون في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية، بما في ذلك ظروف الاحتجاز المهينة وغير الإنســانية وغير الصحية، والإذلال الشديد و ضروب ســوء المعاملة النفسية والجسدية، بما في ذلك أعمال التعذيــب، والحرمان من الزيارات العائلية، والحرمان مــن الحصول على الرعاية الطبية المناســبة والتعليم، والحرمان من الإجراءات القانونية الواجبة.

نذكّــر بمحنة العديد من الســجناء الفلســطينيين، بمن في ذلــك أولئك الذين هــم قيد الاعتقــال الإداري دون تهمة أو محاكمــة، والذين نفذوا إضرابا عن الطعــام لفترات طويلة في إطــار احتجاج ســلمي غير عنيف على تلك المعاملة القاســية من قبل الســلطة القائمة بالاحتلال. إننا ندعو المجتمع للدولي للعمل على إجبار إســرائيل على وقف تلك الممارســات غير القانونيــة وإطلاق ســراح جميــع المدنيين الفلســطينيين الذين تسجنهم بشكل غير قانوني.

واصلــت إســرائيل أيضــا تنفيذ هجمات عســكرية عبر الضربات الجوية الصاروخية والقصف المدفعي للمناطق المدنية في قطــاع غزة المحاصر، في انتهــاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. في ذلك الصدد، واصلت إســرائيل استهداف المدنيين الفلســطينيين وقتلهم بشكل متعمد، مســتمرة بذلك في تنفيذ سياستها المتعمدة المتعلقة بتنفيذ الإعدام خارج نطاق القضاء.

خــلال شــهر حزيران/يونيه وحده، قتل مــا لا يقل عن ١٥ فلســطينيا، بينهــم ٣ أطفــال، وجــرح العشــرات نتيجة الهجمات العســكرية الإسرائيلية على قطاع غزة. بالإضافة إلى عيش ســكان قطاع غزة، في خوف دائــم من هذه الهجمات العســكرية، فإنهم لا يزالون يعانون من مصاعب كبيرة، نتيجة للحصار اللاإنساني المفروض عليهم منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ من قبل الســلطة القائمة بالاحتــلال، و الذي دخل الآن عامه الســادس. ويشــكل الحصار الوحشــي بوضوح عقابا جماعيا لمــا يزيد عن ١,٦ مليون فلســطيني يعيشــون هناك، أكثر من نصفهــم أطفــال، في خرق متعمــد وخطير للقانــون الدولي، وتحديدا لاتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على الســلطة القائمة بالاحتــلال، إجراء عقاب جماعي للأشــخاص المحميين، كما أنها تحظر الســلب والنهب والانتقــام منهم ومن ممتلكاتهم. في ذلــك الصدد، أود أن أشــير إلى المادة ٣٣ مــن اتفاقية جنيف الرابعــة والمــادة ٥٠ مــن قواعد لاهاي، المعتــرف بها من قبل المجتمع الدولي كقانون دولي عرفي. كما يشكل الحصار أيضا انتهاكا للحقوق الإنسانية الأساسية للسكان.

يجب على المجتمع الدولي ألا يتوانى عن مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تتصرف وفقا لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، لإنهاء حصار غزة والكف عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان ووضع حد للاستخفاف بشعبنا.

وفي ظل ذلك العدد الضخم من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال يومياً، من الصعب أن يتركز بياننا على مسألة واحدة. ومع ذلك، من الواضح تماماً أن استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير المشروعة وشبكة البُنى التحتية الواسعة الخاصة بها، بما في ذلك أكثر من ٥٠٠ من نقاط التفتيش الداخلية والمتاريس وغيرها من العوائق المادية، الموجودة أساساً لـ ”حماية“ المستوطنين غير القانونيين وتسهيل انتقالاتهم مع عرقلة حركة الفسطينيين وكل مظاهر الحياة في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، هي أكبر العراقيل للسلام.

ومنذ مناقشة المجلس الأخيرة بشأن هذا الموضوع في نيسان/أبريل (أنظر S/PV.6757)، تواصلت الإعلانات الإسرائيلية عن بناء المستوطنات بلا هوادة، مما يؤجج التوترات وانعدام الثقة ويسمم البيئة ويقوض أي فرصة لإحياء عملية السلام التفاوضية. وفي غضون كل ذلك الوقت، قدمت فلسطين رسائل عديدة تبلغ فيها مجلس الأمن بالانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة وتناشد المجلس أن يتكلم بصوت واحد وأن يعمل على إقناع إسرائيل بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها ووادي نهر الأردن، والعمل من أجل وقف ممارسات الرعب والعنف التي يمارسها المستوطنون ضد الشعب الفلسطيني وممتلكاته. وللأسف، لم يجد المجلس العزم السياسي للعمل، واستمرت حملة الاستيطان الإسرائيلي غير المشروع، بما في ذلك الاستفزازات المستمرة وعربدة المستوطنين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بلا هوادة ودون عقاب.

وأود أن أُذكِّر المجلس ببعض الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير المشروعة في الفترة الأخيرة، والتي تعكس سوء نية السلطة القائمة بالاحتلال والعازمة على استمرار الاحتلال العسكري العدواني لأرضنا عوضاً عن إنهائه. أولاً، بناء ١ ١٢١ وحدة في مستوطنة حار حوما غير القانونية في جبل أبو غنيم في الجزء الجنوبي من القدس الشرقية المحتلة، وهو الموضوع الذي انعقد مجلس الأمن من أجله قبل ١٥ عاماً، ولكن فشل بشكل مأساوي في وضع حد له. وهناك أيضاً إنشاء ١٨٠ وحدة في مستوطنة جيفات زئيف غير القانونية، و ١١٧ وحدة في مستوطنة إرئيل، و ٩٢ وحدة في مستوطنة معالي أدوميم، و ١٤٤ وحدة في مستوطنة آدم و ١٨٠ وحدة في مستوطنة تالبيوت الشرقية، والمعروفة أيضاً باسم أرمون هاناتسيف. وتوجد كل تلك المستوطنات غير القانونية أيضاً في القدس الشرقية المحتلة أو قريباً منها. وفضلاً عن ذلك، جاري بناء ٢ ٥٠٠ وحدة إضافية في غيلو، وهو مشروع استيطاني ضخم على مشارف القدس الشرقية المحتلة بالقرب من بلدة بيت لحم، فضلاً عن إنشاء ١١٤ وحدة في مستوطنة إفرات، بالقرب من بيت لحم أيضاً. يضاف إلى ذلك إنشاء مستوطنة تضم ٣٠٠ وحدة في ما أعلن أنه مجمع عسكري مجاور لبلدة رام الله، والإعلان عن خطط لبناء ٨٤ وحدة إضافية في مستوطنة كيريات عربا، الواقعة في الخليل، حيث نُقِل مئات من المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين عمداً وسط ٢٠٠ ٠٠٠ فلسطيني يتعرضون للرعب والعنف والتخويف يومياً. إلى جانب ذلك، وخلال نفس الفترة الزمنية، أغارت قوات الاحتلال الإسرائيلي على منطقة المخرور في بيت جالا، وهي منطقة تقع غرب بيت لحم ومعظم سكانها من المسيحيين، حيث دمرت منزلين فلسطينيين وبئر مياه وطريقاً مستخدمة

جرافة، إلى جانب تدمير ٥٣ من أعمدة الإنارة والاستخدامات الأخرى، وقطع الكهرباء عن ١٢ أسرة فلسطينية على الأقل في المنطقة، وذلك لتسهيل توسيع مستوطنة حار غيلو غير القانونية، وإحكام الطوق الذي تشكله شبكة المستوطنات الإسرائيلية من القدس الشرقية المحتلة إلى الخليل في الجنوب، ومواصلة تقييد المجال أمام التطور الطبيعي للمدن والبلدات والقرى الفلسطينية في المستقبل.

وبوضوح، فإن جميع المستوطنات والبنى التحتية المرتبطة بها، ومنها الجدار العازل، غير قانونية، أينما أقيمت في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية. واستعمار أراض محتلة من خلال نقل مواطني السلطة القائمة بالاحتلال، المحظور حظراً تاماً بموجب الجزء ٦ من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، يعتبر انتهاكاً جسيماً بموجب البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف ويشكل جريمة حرب بمقتضى الجزأين ٢ (أ) (٤) و ب (٨) من المادة ٨ من نظام روما الأساسي. وعلاوة على ذلك، فإن عدم شرعية تلك الممارسة والمطالبة بوقفها وعكس مسارها بالكامل قد أعيد التأكيد عليها مراراً وتكراراً من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب محكمة العدل الدولية في فتواها المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

وما زلنا نطالب المجتمع الدولي بالحزم في إدانته ورفضه لكل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ووضع حد لها، بغض النظر عن التبريرات والذرائع غير المبررة التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية. وفي إطار هذه المطالبة، نشير أيضاً إلى محاولات السلطة القائمة بالاحتلال إضفاء الشرعية على أعمالها غير المشروعة، مثلما حاولت عمله من خلال تقرير لجنة ليفي، وهي لجنة يمينية عينتها الحكومة الإسرائيلية قدمت استنتاجات وتوصيات خاطئة بضرورة أن تضفي إسرائيل الصبغة القانونية على المخافر الأمامية – وهي توصية تتحدى القانون الدولي والتوافق الدولي بشأن حملة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة. وليس من قبيل المصادفة أن ينشر ما يسمى تقرير ليفي في موعد الذكرى السنوية لصدور فتوى محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (A/ES-19/273)، التي ارتأت، في جملة أمور، أن إسرائيل، كسلطة قائمة بالاحتلال، ملزمة بلوائح لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة إلى جانب العهد الدولي المعني بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية المعنية بحقوق الطفل – وجميعها ينطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وأكدت المحكمة أيضاً أنه، بموجب أحكام الفقرة ٦ من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، فإن ''المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بما في ذلك القدس الشرقية) قد أنشئت انتهاكاً للقانون الدولي''.

كيف يمكن لإسرائيل أن تتكلم عن حل الدولتين – أو السلام – في حين أنها تواصل سياساتها وممارساتها غير القانونية، إذ تسرق المزيد من الأراضي الفلسطينية والموارد المائية الشحيحة والأراضي الزراعية، وتدمر البيوت والبنية التحتية المدنية والمواقع التاريخية والدينية، وتفصل المجتمعات بل والأسر الفلسطينية بعضها عن بعض من خلال بناء مستوطناتها وجدارها العازل وشبكة طرقها الواسعة التي يستفيد منها المستوطنون اليهود وحدهم، إلى جانب العديد من الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي وحقوق الإنسان التي ترتكبها يومياً؟ كيف يمكن لإسرائيل أو المجتمع الدولي أن يطلب من الجانب الفلسطيني المشاركة في مفاوضات بشأن إنهاء الاحتلال لكي يحصل في النهاية على استقلاله في دولته في حين أن المحتل يواصل تحدي جميع الاتفاقات وأحكام القانون

الـدولي وقرارات الأمم المتحدة وانتـزاع المزيد من الأراضي، ليعرقل بذلك إمكانية بقاء الدولة الفلسطينية تماماً؟

هنا يجب أن نذكر أن إسـرائيل لم تكف، طيلة عشـرين عامـا، خـلال ذروة عملية السـلام، عن اسـتعمار الأراضي الفلســطينية وعن ترسيخ احتلالها. وفي الواقع، على الرغم من حســن النية والطوايا لدى الجانب الفلســطيني، واصل الجانب الإســرائيلي سـلوكه المخادع، مسـتفيداً مـن عملية تفاوض معيبـة ومن عدم التناظـر التام في الحالة علـى الأرض، حيث تقوم سـلطة الاحتلال بإخضاع الطرف الواقع عليه الاحتلال لسطوتها وإرادتها من جميع النواحي.

في الواقـع، مـن عام ١٩٩٣ إلى عـام ٢٠٠٠، تضاعف عدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واليوم أصبح لدينا الآن أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مستوطن غير شرعي في حوالي ١٥٠ مستوطنة غير شـرعية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشـرقية، بالإضافة إلى نحو ١٠٠ ”بؤرة اسـتيطانية“ أقيمت بموافقة ضمنية من الحكومة الإسرائيلية.

الاسـتنتاج الوحيد الـذي يمكن أن يخلص إليـه المرء هو أنه طالما سُـمح لإسرائيل بأن تتصرف وهي آمنة من العقاب، وأن تنتهـك القانون الدولي وهي لا تخشـى من العواقب، فلن يتغـير الأمـر كثيراً، ولن يعـود ممكنا تحقيق الحـل القائم على وجود دولتين على أسـاس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وكما ذكر الرئيس محمود عباس مؤخرا في المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشـرق الأوسـط وشمال أفريقيا وأوراسيا لعام ٢٠١٢، الذي عقد في اسـطنبول، تركيا، في حزيران/يوليه: ”منطقتنا بحاجة إلى مد جسـور التعاون والسـلام والحوار وليس لإقامة الجدران والتوسـع في الاستيطان“. وحذر من أن الوقت ينفد للتوصل إلى تسوية سـلمية تاريخية. كما صرح الرئيس عباس مـرارا بأن المفاوضـات لا تزال خيـاره الأول والثاني والثالث للتوصل إلى تسـوية سـلمية. لكنها يجب أن تكون مفاوضات حقيقية وذات مصداقية على أسـاس حـدود ما قبل ١٩٦٧، مـع تعديلات طفيفـة مقبولة للجانبين، وعلى أسـاس الالتزام بالقانون الـدولي وقرارات الأمم المتحـدة واحترامهما، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، وبما يتماشـى مع التزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق الـتي وضعتها المجموعة الرباعية. هذا ليس شرطا فلسطينيا ولا موقفاً فلسطينياً في ذلك الشأن، وإنما موقف المجتمع الدولي بأسره.

تتعارض المستوطنات مع صيغة ”الأرض مقابل السلام“ التي بنيت عليها عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها. وما فتئت الإجراءات الإسـرائيلية غير الشرعية تقوض كل الجهود الرامية لاستئناف هذه العملية، بما في ذلك عن طريق المفاوضات المباشـرة بين الجانبين الفلسـطيني والإسـرائيلي، على أسـاس المعايير المعروفة. لا يمكن لأي فلسـطيني أن يقبل باستمرار بناء المسـتوطنات واستمرار اسـتعمار الأراضي الفلسطينية، سواء في القـدس الشـرقية المحتلة أو في أي جـزء آخر من الأراضي الفلسـطينية المحتلة. يجب على المجتمـع الدولي – الذي لديه التزامات واضحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحـدة والاتفاقيات والمواثيق الدولية، بما في ذلك الالتزامات المترتبة على الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة – أن يرقى إلى مسـتوى هذه الالتزامات، وأن يحشـد الإرادة السياسية لإجبار إسـرائيل على التخلي عن سياستها التوسعية واسـتعمارها وعدوانها على الشـعب الفلسطيني وأرضه، وأن تسـعى بدلا من ذلك إلى السـلام وأن تصافح يد السلام التي ظلت القيادة الفلسطينية تمدها إليها منذ فترة طويلة.

ومن الفواجع أن يـوم ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ يصادف مـرور ٤٥ عاماً على بداية الاحتلال العسـكري الإسـرائيلي للأراضي الفلسـطينية والعربية في عام ١٩٦٧، ٤٥ سـنة من المعاناة والقهر، بالإضافة إلى عقدين سـابقين من الظلم الفادح الواقع على الشـعب الفلسـطيني. لقد انتظر شـعبنا طويلا من

أجل أن ينال حقوقه غير القابلة للتصرف وأن يعيش حياته بلا احتلال في دولته فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

الوقت هو الآن، ويجب على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا لتحقيق رؤية وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، حتى يكون ذلك إنجازاً تاريخياً لشعوبنا ومنطقتنا والمجتمع العالمي، ولا يكون مجرد فرصة تاريخية مأساوية ضائعة سوف تكون لها آثار بعيدة المدى متفاقمة الخطر.

السيد واكسمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم المحنكة لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر.

لقد مرت ١٨ سنة منذ أن انفجرت قنبلة في مركز الجالية اليهودية الأرجنتينية في بوينس ايرس ما أسفر عن مقتل ٨٥ شخصا وجرح مئات آخرين. وكانت جمهورية إيران الإسلامية – الدولة العضو في هذه المنظمة – مسؤولة عن ذلك الفعل، جنبا إلى جنب مع تابعها حزب الله.

في الأسبوع الماضي، فجر انتحاري نفسه على حافلة تقل سياحا إسرائيليين في بورغوس، ببلغاريا. قتل ستة، من بينهم امرأة حامل. وأصيب أكثر من ٣٠. وكان معظم الضحايا من الشباب الذي يقضون عطلتهم. ومرة أخرى، كان المسؤول إيران وحزب الله.

في الأشهر الأخيرة، استُهدِف إسرائيليون في هجمات إرهابية ومحاولات هجمات في الهند، وأذربيجان، وتايلند، وكينيا، وتركيا، وآخرها في قبرص. وكانت إيران وحزب الله مسؤولين عن كل واحد من تلك الأعمال. ما هذا إلا جانب واحد فقط من صورة أكبر. تمتد مؤامرات إيران وحزب الله الإرهابية الأخيرة إلى خمس قارات وتشمل ما لا يقل عن ٢٤ بلدا.

ينبغي أن يكون واضحا للجميع في هذه القاعة أن تلك الأحداث المروعة ليست معزولة. فهناك خط واضح للإرهاب يمتد من التفجير الذي وقع في الأرجنتين إلى الهجوم الذي وقع في بلغاريا. وهو يبدأ من إيران وينتهي فيها.

إن الحملة الإرهابية الإيرانية طاعون لا يهدد فحسب الإسرائيليين واليهود، بل الناسِ الأبرياء في جميع أنحاء العالم. لقد حان الوقت لأن يضع العالم حدا لهذه الحملة الإرهابية، مرة واحدة وإلى الأبد.

لا يستطيع المرء أن يقلل من أهمية اللحظة الحاضرة. لربما يمر الشرق الأوسط بمفترق طرق هو الأكثر أهمية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. هناك طريقان رئيسيتان يمكن للمنطقة أن تأخذ أحدهما. إحداهما طريق الأصولية. واليوم، يحاول النظام الإيراني دفع المنطقة على ذلك الطريق. فأيديولوجيتهم لا تمكّن الناس لكي يبنوا مستقبلاً أكثر إشراقا. بل تستعبدهم لتبقيهم في ماض من القرون الوسطى، بدلا من أن تفتّح العقول بالخطاب الصادق، فإنها تعتمها بالتآمر والكراهية.

في الشهر الماضي، تحدث نائب الرئيس الإيراني، محمد رضا رحيمي، في حضور مسؤولي الأمم المتحدة في حفل أقيم في طهران. وقال إن تعاليم التلمود – وهو واحد من أقدس الكتب في اليهودية – مسؤول عن ”التحريض على تجارة المخدرات العالمية والإدمان عليها، في محاولة للقضاء على المجموعات غير اليهودية“. وأضاف إن ”أطباء أمراض النساء في جميع أنحاء العالم يقتلون الأطفال` السود تنفيذاّ لأوامر الصهاينة“. وما كان ذلك إلا مثالا آخر للعداء الحقير للسامية الذي يشكل جزءاً من جوهر أيديولوجية القيادة الإيرانية.

لكنهم لا ينشرون كراهيتهم بالكلمات فقط، بل ينشرونها بالأعمال أيضاً. حزب الله وإيران جزء لا يتجزأ من آلة القتل لدى الأسد. فمنذ بضعة أيام فقط، ألقى زعيم حزب الله كلمة أشاد فيها بنظام الأسد واصفا إياه بأنه ”سند حقيقي على

المستوى العسكري''. يقدم حزب الله وإيران للأسد الأسلحة والذخيرة والتدريب والمعدات والمعلومات الاستخبارية، والمعدات اللوجستية وأكثر من ذلك. ويقدمون له خبرتهم الفريدة من نوعها في مجال الإرهاب، ومراقبة الناس على شبكة الانترنت وتجاوز الجزاءات الدولية. إن إيران وحزب الله حليفا الأسد في هذا الثلاثي الوحشي، سيتجاوزان أي حدود لإبقاء نظام الأسد في السلطة، والتأكد من قمع سعي الشعب السوري نحو الحرية. وبينما نشاهد هذه الأحداث تتوالى، تواصل إيران تطوير برنامجها النووي العسكري. ينبغي للمجتمع الدولي أن يسأل نفسه سؤالا بسيطا جدا: إذا كانت إيران تتصرف بهذه الطريقة بدون أسلحة نووية، فكيف ستتصرف عندما تمتلك أخطر سلاح على الإطلاق؟

تواصل إسرائيل رصد الأحداث في سوريا عن كثب. نشعر بالفزع من جراء الكارثة الإنسانية، ونشعر بقلق بالغ إزاء الآثار الأوسع نطاقا على الاستقرار والأمن الإقليميين. في الأسبوع الماضي، عبر جنود سوريون المنطقة الفاصلة المنشأة وفقا لاتفاق الفصل بين القوات بين سوريا وإسرائيل، في انتهاك صارخ لذلك الاتفاق. واعترف، هذا الأسبوع، مسؤولون سوريون بوجود مخزونات من الأسلحة الكيميائية وقالوا بوضوح إنهم مستعدون لاستخدامها. إن هذا المخزون الهائل من الأسلحة الكيميائية يشكل كارثة محتملة. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي. يجب أن يعلم الأسد أنه سيخضع للمساءلة عن استخدام هذه الأسلحة، ويجب أن يفهم أن نقل الأسلحة الكيميائية إلى حزب الله أو غيره من المنظمات الإرهابية خط أحمر لا يمكن أن يتجاوزه.

تمثل إيران طريقا واحدا – طريق الكراهية – لكن هناك طريقا آخر يمكن أن يسلكه الشرق الأوسط، هو طريق السلام والتقدم والازدهار. يقتضي السير على هذا الطريق أن تقاوم المنطقة الأصوليين وتعالج المشاكل الأساسية التي تواجه منطقتنا. ومع ذلك لا يسمع المرء، في هذه المناقشة بل وعلى نطاق الأمم المتحدة، إلا القليل عن هذه القضايا الأساسية. أنا على يقين أن مناقشة اليوم لن تكون استثناء. أنا واثق من أننا سوف نسمع نفس الانتقادات القديمة للسياسات الإسرائيلية، ولكن القليل جدا عن التحديات الرئيسية التي تواجه منطقتنا.

رعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصدار خمس تقارير عن التنمية البشرية في البلدان العربية منذ عام ٢٠٠٢. تقارير تكشف عن الافتقار المعوق للحرية والفرص التعليمية وتمكين المرأة الذي عانى منه العالم العربي مدة طويلة. وأنا أسأل: هل إسرائيل مسؤولة عن مطاردة المثليين وشنقهم في إيران، أو عن قيام السلطة الفلسطينية بسجن أصحاب مدونات الانترنت في الضفة الغربية، أو عن الرقابة الصارمة التي يخضع لها الفنانون في لبنان من قبل حكومتهم، أو عن اعتقال النساء في غزة وتعرضهن للتعذيب لتجرأهن على مغادرة المترل بدون ارتداء الحجاب؟ هل نحن مسؤولون عن المسيحيين والأقليات الأخرى الذين يفرون بأعداد كبيرة من منطقة الشرق الأوسط هذه الأيام لأن المتطرفين الإسلاميين هاجوا مجتمعاتهم؟ هل إسرائيل هي المسؤولة عن أن ٢٥ في المائة من الشباب العربي عاطل عن العمل وأن كثيرين آخرين متلهفون للعثور على وظيفة لائقة؟ لعل الوقت قد حان للتوقف عن استخدام إسرائيل في هذه المناقشة لسحب البساط على هذه القضايا الهامة. إن الوقت قد حان بالتأكيد كي نتناول أخيرا بصراحة وأمانة أوجه القصور الأساسية التي تشل الشرق الأوسط.

يقال الكثير خلال هذه المناقشات عن قطاع غزة. أكثره خداع. يدعي البعض في هذه القاعة أن الحالة في غزة تتدهور، لكن تقارير صندوق النقد الدولي أفادت بأن معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بلغ ٢٠ في المائة لعام ٢٠١١. يتكلم البعض هنا عن ما يسمى بالحصار الإسرائيلي، رغم أنه ليس هناك بند من بنود السلع المدنية لا

يدخل غزة اليوم. اسمحوا لي أن أكون واضحا. هناك أزمة في قطاع غزة، للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، إنها تسمى حركة حماس.

إن الأزمة في غزة هي أن حماس تهاجم المعابر التي تستخدم لنقل المساعدات الإنسانية ثم تشكو من النقص والتأخير. الأزمة في غزة هي أن الإرهابيين العالميين وجدوا مرتعا خصبا يستطيعون العمل منه وزعزعة الاستقرار في أجزاء أخرى من منطقتنا، بما في ذلك شبه جزيرة سيناء. الأزمة في غزة هي أن حماس تستخدم المدارس الفلسطينية كمنصات لإطلاق الصواريخ على المدارس الإسرائيلية، وتستخدم المستشفيات الفلسطينية لإطلاق الصواريخ على المستشفيات الإسرائيلية. أطلق أكثر من ٢٠٠ صاروخ على جنوب إسرائيل في الشهرين الماضيين فقط. بالأمس فقط، أطلق صاروخ على مدينة عسقلان الرئيسية.

وعلى الرغم من استمرار إطلاق الصواريخ من غزة، تواصل إسرائيل العمل مع المجتمع الدولي للتأكد من أن المساعدات الإنسانية والأدوية والسلع تصل إلى سكان غزة. كم حكومة أخرى تقدم المساعدة الضرورية إلى ذات المناطق التي تشن هجمات على مواطنيها؟

وإذ نقف في هذا المفترق الحاسم، يجب على القادة في منطقتنا النظر في المرآة، وأن يسلكوا أخيرا الطريق غير المطروق كثيرا في الشرق الأوسط – طريق التسامح والوفاق والاعتدال، الطريق الذي يدين الإرهاب ويعزز فهم الآخر، طريق السلام.

على القيادة الفلسطينية أن تفعل الشيء نفسه. يمكن أن تبدأ من خلال التخلي عن شروطها المسبقة، والانضمام مرة أخرى إلى إسرائيل في المفاوضات المباشرة التي تتناول جميع قضايا الوضع النهائي. يمكن أن تسلك هذا الطريق من خلال إيقاف أنشطة التحريض في مدارسها ومساجدها ووسائط إعلامها، ومن خلال إطلاق أسماء صانعي السلام، لا الانتحاريين، على الساحات في بلداتها. يمكن أن تسلك هذا الطريق من خلال الاعتراف أخيرا بأن الشعب اليهودي له صلة تاريخية بأرض إسرائيل.

إن الحكومة الإسرائيلية مستعدة للعمل بجد لتحقيق السلام الدائم مع الفلسطينيين عن طريق المفاوضات المباشرة. إن شعب إسرائيل مستعد لتقديم تنازلات مؤلمة لتحقيق هذا الهدف النبيل. وبينما ننتظر عودتها إلى طاولة المفاوضات، يواصل الفلسطينيون اتخاذ خطوات أحادية الجانب لن تقربنا خطوة واحدة من السلام.

إن الوقت حاسم الأهمية. حان الوقت كي يتخذ زعماء الشرق الأوسط الخيارات الصحيحة. لقد ضحت شعوب منطقتنا بالفعل بالكثير. إنها لا تستحق أقل من هذا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية.

في الأسبوع الماضي شهد العالم، وأدان مجلس الأمن على النحو المناسب، هجوما إرهابيا شنيعا في بلغاريا. كان الهدف السياح الإسرائيليين الأبرياء الذين يقضون عطلة على البحر الأسود. قتل خمسة إسرائيليين وبلغاري واحد، وجرح كثيرون غيرهم، بما في ذلك مواطنين من بلغاريا وإيطاليا وسلوفاكيا والولايات المتحدة. ليس هناك مبرر على الإطلاق لهذه الهجمات على الأبرياء. نتوجه بتعازينا القلبية إلى الضحايا وأسرهم، وإلى شعوب إسرائيل وبلغاريا وجميع البلدان التي أضير مواطنوها في هذا الحادث المروع.

وإذ أنتقل إلى سوريا، فشل المجلس في الرد بمصداقية على هجوم نظام الأسد بسبب استخدام حق النقض من قبل اثنين

من أعضائـه، كان آخرها في الأسـبوع الماضي. وكما قالت السفيرة رايس بعد التصويت يوم الخميس الماضي، ”لقد فشل مجلس الأمن فشـلا ذريعـا في أكثر المهـام المدرجة في جدول أعمالـه أهمية لهذا العـام“. ويحدونا الأمل، كمـا قالت أيضا آنذاك، أن يأتي اليوم الذي يمكن أن يضطلع فيه المجلس بدوره السليم في صميم الاستجابة الدولية للصراع في سوريا.

ما زلنـا نرى تصعيدا خطيرا لهجمات النظام ضد شـعبه التي ما انفكت تنشـر عدم الاسـتقرار خارج حدود سـوريا. وكما شـهدنا مع الحوادث خلال عطلة نهاية الأسـبوع، فإن النظام يفقد سيطرته على مناطق تزداد اتساعا من البلد. تسيطر المعارضة السـورية الآن على عدة معابر حدودية على الحدود العراقيـة والتركية. هذه أدلة متزايدة على أن نظام الأسـد لن يبقى في السـلطة، وبما أن المجلس فشـل في تحمل مسؤولياته، ستواصل الولايات المتحدة العمل مع أصدقاء الشعب السوري لزيـادة الضغط على النظـام ودعم المعارضة السـورية وتعبئة معونات الإغاثة للشعب السوري والمساعدة في الإعداد لعملية التحول الديمقراطي بقيادة سورية.

نحن نشـعر بقلق عميق إزاء الحادث الذي وقع يومي ١٨ و١٩ تموز/يوليـه في منطقة عمليات قـوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشـتباك، حسـبما ورد في الرسـالة التي وجهتها إدارة عمليات حفظ السـلام إلى المجلس في الأسبوع الماضي، والتي دخل فيها ما يقرب من ٥٠٠ جندي مسلح من جنود القوات المسـلحة العربية السـورية المنطقة الفاصلة. على مدى الأشهر السـتة الماضية، ارتكبت سـوريا انتهـاكات عديدة للأحكام الرئيسـية لاتفاق عام ١٩٧٤ الذي أدى إلى إنشـاء قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشـتباك، لكن واقعة تموز/يوليه تشـكل أخطـر خرق للاتفاق في تاريخـه البالغ حوالي ٤٠ عاما. ونحن ندين بشـدة جميع الانتهـاكات لاتفاق فض الاشـتباك هذا. ويجب وقف هذه الانتهاكات فورا.

إن أعمال العنف الجارية في سـوريا لا تزال تضغط على جميـع جيرانها بغية توفـير الدعم لعدد اللاجئـين الذي يتزايد تزايدا هائلا. ونحن نشـكر هذه البلدان على توفير الملاذ الأمن للاجئـين. وتشـير تقديـرات مكتـب مفوض الأمـم المتحدة السـامي لشـؤون اللاجئين الى أنه في اليومين الموافقين ١٨ و ١٩ تموز/يوليه وحدهما، فرّ ١٨ ٠٠٠ سوري عبر الحدود إلى لبنان، مما يعني أنه في مجرد يومين، فإن العدد التقديري للاجئين الموجوديـن في لبنـان زاد حـوالى ٦٠ في المائـة. وهناك أكثر من ١١٧ ٠٠٠ لاجئ سـوري سجلوا أسماءهم لدى مفوضية الامـم المتحدة للاجئين في الأردن، ولبنـان، والعراق وتركيا. وقد أصبحت الأزمة أزمة إنسانية. إن الولايات المتحدة قدمت ٦٤ مليون دولار خلال السـنة الماليـة الحالية لتلبية احتياجات الذيـن نزحوا بسـبب العنف، ونحث الجهـات المانحة الأخرى على توفير الدعم.

واسمحـوا لي أيضا أن أكـرر ما قاله الرئيـس أوباما يوم الاثنـين عن واحد من أكثـر جوانب الأزمة السـورية مدعاة للقلق. لقد اعترف النظام الآن بوجود مخزونات من الأسـلحة الكيميائيـة والبيولوجية. الرئيس الأسـد وأفـراد حوزته قد تم تحذيرهـم على النحو الواجب حيـال أن العالم يراقبهم، وأنهم سـوف يتحملون المسـؤولية إذا ارتكب النظـام الخطأ الفظيع واستخدم هذه الأسلحة.

إن لبنـان تضـرر ضررا شـديدا جـراء عدوان الأسـد. فالقوات العسكرية السـورية قصفت مرارا الأراضي اللبنانية، مما أسـفر عـن مقتل مدنيـين في عدة مواقع. نحـن ندين هذه الأعمال، ونطالب النظام السـوري بوقف هـذه الانتهاكات الصارخة لسـيادة لبنان. ومثلمـا تم تأكيده في البيان الصحافي الذي اصـدره المجلس في ٩ تموز/يوليه، فـإن المجتمع الدولي موحـد في مطالبتـه باحترام سـيادة لبنان ووحدته وسـلامته الإقليمية وسلطة الدولة اللبنانية، وفقا لقرارات مجلس الأمن.

وعلى الرغم من تلك الديناميات الخارجية المزعزعة للاستقرار، يواصل الرئيس اللبناني سليمان المضي قدما في محادثات الحوار الوطني – وهي مبادرة نرحب بها. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها الزعماء السياسيون اللبنانيون بهدف الحفاظ على الهدوء، بما في ذلك تجنيب لبنان آثار الأزمة في سوريا المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، نرحب بإعلان رئيس الوزراء ميقاتي في ١١ حزيران/يونيه أن حكومة لبنان قد وفت بالتزامها حيال تمويل المحكمة الخاصة للبنان لعام ٢٠١٢.

سوف انتقل الآن إلى أهدافنا المشتركة المتصلة بالسلام الشامل في الشرق الأوسط. خلال الرحلة الأخيرة التي قامت بها وزيرة الخارجية كلينتون، اجتمعت بشكل منفصل مع الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتانياهو، وأكدت على الرسالة التي مفادها أن الولايات المتحدة تؤيد استمرار التزام الطرفين بالعمل معا استناداً إلى تبادل الزعيمين لخطابات سابقة من هذا العام. وشددت على رأينا أن الوضع الراهن لا يمكن تحمله. وأكدت مجددا على أن هدفنا لا يزال يتمثل في قيام دولة فلسطينية مستقلة، تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل اليهودية الديمقراطية.

وصرحت الوزيرة كلينتون خلال الزيارة علنا ”أن السلام لا يمكن تحقيقه وكفالته إلاّ عن طريق التفاوض، لا عن طريق المحافل الدولية أو الأفعال الانفرادية“. ونحن نعتقد أن الإجراءات الانفرادية تضر بعملية السلام، ولا تعمل سوى على تعميق العداوة بين كلا الجانبين. واستخدام المنتديات الدولية لفرض قرارات بشأن مسائل الوضع النهائي التي يجب أن يحلها الطرفان مباشرة لا يفعل شيئا لتحسين الحياة اليومية للفلسطينيين بشكل ملموس، ولا يعزز بين الأطراف الثقة التي يُحتاج اليها لإحراز تقدم نحو التوصل إلى الحل القائم على دولتين. ويتحتم على كلا الطرفين وقف الإجراءات الأحادية الجانب التي تعرّض جهود تحقيق السلام للخطر.

وتكرر الولايات المتحدة القول إنها لا تقبل بشرعية النشاط الاستيطاني المستمر، وتعارض أي محاولة لإضفاء الشرعية على المواقع الاستيطانية الامامية. وفيما نعمل على وضع الطرفين مرة أخرى على مسار المفاوضات المباشرة، يجب أن نعالج أيضا الحقائق على أرض الواقع. إن المجتمع الدولي، جنبا إلى جنب مع الشعب الفلسطيني، استثمر قدرا كبيرا في جهود السلطة الفلسطينية لبناء المؤسسات.

والحفاظ على هذا الجهد في خطر الآن لأن السلطة الفلسطينية تواجه أسوأ أزمة مالية على الاطلاق. وتقوم إسرائيل، ومجتمع المانحين، والقيادة الفلسطينية معاً باتخاذ الخطوات لمعالجة الأزمة، ولكن الفجوة المالية تظل كبيرة، وعواقب الفشل في سد تلك الفجوة وخيمة. ويلزم القيام بالمزيد الآن لتجنب انهيار مؤسسات حيوية جداً لتوفير الاحتياجات اليومية والادارة والأمن لسكان الضفة الغربية.

وينبغي لنا جميعا ان نركز أيضا على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) دعما لها، لا سيما في هذا الوقت من الأزمة المالية التي تمر بها هذه الوكالة. فالأونروا توفر الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وغزة، ولبنان، والأردن – والمهم أن نتذكر – سوريا. وتوفر الأونروا التعليم لما يزيد على ٤٨٥ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس، وتقدم الرعاية الصحية الأولية والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين الأكثر ضعفا، لا سيما في لبنان وغزة، في ١٣٨ عيادة.

قبل أن اختتم كلامي، اسمحوا لي أن أكرر القول إن أي إطلاق للمزيد من الصواريخ على جنوب إسرائيل من قطاع غزة هو ببساطة أمر غير مقبول. ونذكّر الأعضاء بالآثار المدمرة لهذه الهجمات على حياة الإسرائيليين الأبرياء، والخطر الذي تشكله على عملية السلام وعلى المنطقة عموما. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون موحدا في معارضة هذه التهديدات.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على المعلومات الشاملة جداً التي زوّدنا بها. ونشكر أيضا المراقب الدائم لفلسطين ونائب الممثل الدائم لإسرائيل على بيانيهما.

كما درجت العادة عليه، نجتمع كل شهر للنظر في مسألة الشرق الأوسط، وكثيرا ما نجد أنفسنا مضطرين إلى تكرار أقوالنا. ومع ذلك، واجهتنا خلال الشهر الماضي حالات غير عادية للغاية، تزال آثارها المستقبلية غير مؤكدة. وفي الأسبوع الماضي بالتحديد، حصلت عدة أحداث هامة. أولا، لم نتوصل إلى اتفاق على توفير الدعم السياسي للسيد كوفي عنان بالإجماع، لذلك، فقد اعتمدنا تمديد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية لمدة ٣٠ يوما، والمفترض أن يكون ذلك التمديد لتحقيق انسحابها المنظم. وثانيا، استؤنف الحوار الوطني في لبنان تحت التهديد بامتداد العنف من سوريا. ثالثا، تواصل السلطات في اليمن شن الحرب ضد الجماعات الإرهابية التي تهدد الديمقراطية الوليدة. رابعا، قبل مجرد بضعة أيام، أفيد عن مصرع أكثر من ١٠٠ شخص في العراق، الامر الذي يذكّرنا بأن البلد لا يزال مدرجا في جدول أعمالنا، مثلما يؤكده التمديد مؤخرا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. خامسا، كان هناك هجوم إرهابي ضد السياح الإسرائيليين في بلغاريا – وهو العمل الذي ندينه.

إن الوضع في سوريا مدعاة قلق خاص نظراً للمعلومات التي تصلنا يوميا عن الخسائر البشرية والمادية، وارتفاع عدد المشردين. والافتقار إلى توافق الآراء بشأن مشروع قرار للمجلس أمر مؤسف على نحو مضاعف إزاء هذه الخلفية الإنسانية. وفي هذه المناسبة، نذكر أيضا إحدى المسائل الرئيسية التي ما فتئت على جدول أعمال مجلس الأمن لأطول فترة، والتي تناولت معظم تقرير السيد سيري، ألا وهي قضية فلسطين. وقد تجاوزت الأحداث في بلدان أخرى في المنطقة هذه المسألة نوعاً ما.

وفي هذا الصدد، وفي ما يتعلق بالعملية السلمية في الشرق الأوسط، ما فتئنا نعتقد أنَّ إقامة دولة فلسطينية، تعيش بسلام وأمن ضمن حدود آمنة مع جارتها، إسرائيل، هدف ذات أهمية فريدة. وما يُسمَّى الحلَّ القائم على وجود دولتين، الذي تُحبِّذه المجموعة الرباعية، يجب أن يكون نتاج مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية، بدعم من المجتمع الدولي.

ونعتقد أنّه يجب مواصلة الجهود اليومية لإيجاد حلٍّ سلمي نهائي. ولكن ينبغي استكمال تلك الجهود بإرادة الأطراف والتزامها بالتفاوض في جوٍّ من النوايا الحسَنة والثقة المتبادلة. وينبغي لكلا الطرفين أن يبذلا قصارى جهدهما لإيجاد أسس مشترَكة تُفضي بهما إلى إيجاد حلٍّ مُرضٍ في أقرب وقت ممكن.

ونحن نلاحظ أن الحالة شديدة الهشاشة، لكنَّ ذلك لا يعني أنَّ حلَّها مستحيل. فجهود المجموعة الرباعية وأعضائها فُرادى، فضلاً عن النُهُج المباشرة التي اعتُمدت بين الأطراف أنفسها، تُنبئ بأننا لم نفقد كل شيء.

فنحن عازمون على دعم وتعزيز كل فرصة لاستئناف المفاوضات، ولكنّ القلق لا يزال يساورنا بشأن الأعمال التي تهدِّد بوضوح أفق الحلِّ السلمي.

وكما ذكرت محكمة العدل الدولية، فإنَّ سياسة الاستيطان التي تشجِّعها حكومة إسرائيل غير قانونية وتعرِّض للخطر نتائج العملية السلمية. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق حيال أنَّه ينبغي للحكومة الإسرائيلية أن تسعى إلى تبرير مثل هذه الأعمال غير القانونية من جهة، عَبْر نشر تقرير اللجنة الرئاسية المعيَّنة لدراسة حالة المستوطنات في الأراضي المحتلة، بينما هي تمنع، من جهة أخرى، مسؤولي الأمم المتحدة الذين عيَّنهم مجلس حقوق الإنسان من الوصول إلى تحليل الوضع

القانوني لتلك المستوطنات. وممّا يؤسف له أكثر، الإشارة إلى أنَّ أعمال مثل تلك البعثَة ستكون، بحسب السلطات الإسرائيلية، ”منحازة ومغلوطة“، وأنَّ بعثة تقصّي الحقائق:

”تنطوي على التشويه المتأصل الذي يجسّد تعامل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مع إسرائيل، واختطاف البلدان غير الديمقراطية للبرنامج الهامّ لحقوق الإنسان“.

ولدينا شكوك جدّية بشأن تصنيف أعمال إحدى أهمّ الهيئات لحماية حقوق الإنسان بأنها ”منحازة وغير دقيقة“.

وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنّه من الضروري إعادة النظر في الحاجة إلى مواصلة الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة. فالقلق يساورنا إزاء كون نحو ٨٠ في المائة من العائلات في غزة تعتمد على المعونة الإنسانية. ومع إدراك الشواغل الأمنية لدى إسرائيل، فإنّ هذا العقاب الجماعي قد فُرِض على جميع الأُسَر البريئة المقيمة في المنطقة. وفي الوقت نفسه، نرى أنّه من المهمّ أن تتوقّف جميع الجماعات المسلَّحة العاملة في غزة عن مزاعمها العسكرية. فأعمالها لا تؤدي إلاّ إلى إطالة معاناة تلك الأُسَر وتعريض العملية السلمية للخطر.

وأخيراً، يعتقد وفد بلدي أنَّ احترام القانون الدولي هو المدخل إلى العملية السلمية في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. ولا يقتصر اعتماد هذا الاحترام على إسرائيل وفلسطين، ولكنَّه، في مواجهة انتهاكهما المتواصل لتلك المعايير، يعتمد أيضاً على المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وهما لن تستطيعا العيش معاً بحدود قوية وآمنة، إلا باحترام كلٍّ منهما لحقوق سكان الأخرى، والتعهُّد بالسعي إلى حلٍّ سلمي.

السيد أرو (فرنسا) (تكلَّم بالفرنسية): أودّ أن أشكر السيد روبرت سيري، منسّق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثّل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بياناتهم.

كما أودّ أن أقدِّم تعازي فرنسا الصادقة إلى ضحايا الاعتداء الإرهابي في بلغاريا. وإنني أؤكّد تضامن بلدي الكامل مع دولة إسرائيل وشعبها في مكافحتهما للكراهية والإرهاب.

إنَّ النظام السوري قد انتهك منهجياً القرارَين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بتكثيف استخدامه للأسلحة الثقيلة ضدّ شعبه، وبقصف المراكز المدنية من الطائرات للمرة الأولى اليوم. ووفقاً لمنظمات غير حكومية، فقد قتل هذا النظام نحو ١٩ ٠٠٠ سوري، بينما تعرَّض ثلاثة ملايين نسمة لمخاطر التشريد الداخلي. وبحَسَب تقديرات الأمم المتحدة، يواجه مليون شخص آخر انعدام الأمن الغذائي. وقد أدَّى تصاعد العنف إلى فرار عشرات

الآلاف من اللاجئين للبلدان المجاورة. وإننا نُشيد بالمساعدة المقدَّمة للأشخاص الفارّين من سوريا.

وتأثير هذا كلّه على الاستقرار الإقليمي مصدر قلق متزايد. وفي مرتفعات الجولان، ارتكبت السلطات السورية خرقاً خطيراً لاتفاق عام ١٩٧٤، بالتسلُّل إلى المنطقة الفاصلة. ولن نسمح لسوريا بأن تُخفي تجاوزاتها عبْر إثارة الاضطراب الإقليمي. والتهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والانتهاكات للسيادة اللبنانية وللقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) غير مقبولة بالتساوي.

تلك هي الرسالة التي وجَّهها مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، مؤكّداً التزامه باستقرار لبنان وسيادته وسلامته، المهدَّدة بالعدد المتزايد من أعمال الاقتحام والقصف السورية للجانب اللبناني من الحدود. وإننا نرحّب بالموقف المسؤول لسلطات لبنان وسياسييه وشعبه، الذين أثبتوا عزمهم على عدم الانزلاق إلى صراع ليس لهم. كما نشجّعهم على مواصلة

الاســتثمار في الحوار الوطني الذي أعاد إطلاقه الرئيس اللبناني سُليمان.

والعجــز الذي أصاب المجلس جراء اســتخدام روســيا والصين لحق النقض لا يجعله غير قادر على اللجوء إلى وسائل أخرى. فنحن سنحافظ على دعمنا للشعب السوري ولانتقال ديمقراطي. وقد اعتمدنا سلسلة جديدة من الجزاءات ضدّ سوريا في إطــار الاتحاد الأوروبي. وســنواصل عملنا لدعم المعارضة، بما في ذلك ميدانياً، ومســاعدتها على التلاقي حول مشــروع سياســي وحكومة انتقالية لسوريا. كما ســنواصل بناء قضية ضدّ النظام السوري، لإقرار مسؤوليته الجنائية عن الجرائم التي ارتكبها ضد الإنسانية. وسنواصل كذلك الاستجابة لمناشدات الأشخاص المعرَّضين للخطر، وسنتابع جهودنا الدؤوبة، بما في ذلك ضمن إطار الاتحاد الأوروبي، من أجل المعونة الإنســانية المتزايدة للشعب السوري.

والتهديدات للاســتقرار الإقليمي ليســت بدون عواقب على عملية الســلام في الشرق الأوســط. ومسؤوليتنا اليوم في هذا المســار الشــاقّ هي أن نحافظ على استمرارية الحلِّ القائم علــى وجود دولتــين و مصداقيته السياســية. ومع ذلك، فإن مواصلة إســرائيل لسياستها الاستيطانية تقوض إمكانية إحلال الســلام وتنتهــك القانون الدولي وقــرارات مجلس الأمن. ولا تزال أعمال الطرد مســتمرة في المنطقة جيم. وفي أحيان كثيرة جــدا، نجد أن العنف الذي يقوم به بعض المســتوطنين يمر من دون عقاب. إن الأنباء الأخيرة عن لجنة ليفي بإدعائها الشرعية والقانونيــة لفرض الأمر الواقع، إنما تصــب الزيت على النار. ونناشــد إســرائيل رفضها والعمل فورا على إنهــاء انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي.

أما نحن من جانبنا، فســنواصل التأكيد على أن النشــاط الاســتيطاني بجميع أشكاله يتعارض مع القانون الدولي ويعرقل إحلال السلام. ونأسف لعجز مجلس الأمن والمجموعة الرباعية عن الأعراب صراحة عن رأيها بشــأن المســألة. واليوم، ننظر وشــركاؤنا الأوروبيون في طرق معينة للرد على هذه السياسة التي أصبحت تشكل التهديد الرئيسي لحل الدولتين.

إن جــدوى ذلــك الحل تقتضــي قيام الطرفــين بتنفيذه. لذلك، نؤكد من جديد دعمنا للســلطة الفلســطينية الضعيفة. إذ تســتبد بالسلطة الفلسطينية أزمة مالية غير مسبوقة. ونكرر مرة أخرى نداءنا للمانحين حشــد الدعم لبناء دولة فلســطينية يقودها بشجاعة ونجاح رئيس الوزراء سلامة فياض تحت قيادة الرئيس عباس.

بالمقابــل، من المهــم تحقيق تقدم في تدابير بنــاء الثقة التي تمكن من اســتئناف الحوار. وقد شــجعتنا مواصلة الاتصالات بــين الطرفــين ولكن يجب أن تــؤدي مناقشــاتهما إلى إيماءات ملموســة بشأن هذه القضايا من قبيل الأسرى المحتجزين قبل ابرام اتفاق أوسلو وأسلحة الشرطة الفلسطينية.

أن تدابــير بنــاء الثقة هذه ليســت بديلــة لعملية تفاوض موثوقة. لقد أكدت فرنســا مرارا وتكــرارا، هنا وفي الجمعية العامة، ضرورة تحديد إطار للمفاوضات. وعلاوة على القيادة اللازمــة، لا يمكــن اســتئناف المفاوضات بمصداقيــة من دون وضع معايــير واضحة وجدول زمني منطقــي وضمانات ضد عــدم احترام قرارات المجتمع الدولي. ونأمل أن يكون بوســع الأطــراف المعنيــة كلها، بما في ذلك في المجلس، المســاهمة في وضــع هذا الإطــار. وإذا لم يبدأ هذا التفكــير في أقرب وقت ممكــن، علينا أن نعرب عــن مخاوفنا بأن حل الدولتين لا يعدو كونه أمنية زائفة وأن السلام بعيد المنال.

الســيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أعرب عن شــكري للرئاســة الكولومبية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشــة المفتوحة الهامة بشــأن الحالة في الشرق الأوسط. كذلك أشــكر المنسق الخاص لعملية السلام

في الشــرق الأوســط، الســيد روبرت ســيري، على إحاطته الإعلامية.

لقد أضحى تقليدا عند النظر في الديناميكيات السياســية في منطقة الشرق الأوسط التركيز على طائفة من التغيرات التي تواجهها المنطقة في أعقاب الربيع العربي. و لم يسبق قط للمنطقة أن شهدت تحولا واسع النطاق ونابعا من الداخل. إن المنطقة، في غفلة من الزمن، وجدت نفســها في صــدارة الخطة الأمنية الدولية واســتحثت مناقشــة مكثفة بشأن الأسباب التي حملت على عمليات التحول هذه، ومســار العمل والاســتراتيجيات التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها والمستقبل الذي تتنبأ به هذه الأحداث للمنطقة بأسرها.

ومن دون شــك، ينبغي لمناقشــتنا اليوم أن تكون محاولة أخــرى للاســتذكار والتحليــل والتأمل في التغــيرات الحيوية التي اكتنفت مجتمعات الشــرق الأوســط ولا تــزال تكابدها. إن شــعوب الشــرق الأوســط جديرة بالتهنئة على تصميمها وحزمهــا على تحقيق درجــة أكبر من الحرية وقــدر أكبر من المشاركة السياسية. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من القضايا الهامــة لا تزال معلقة، وبدأنا ندرك أنه لا توجد حلول ســهلة أو ســحرية لها. وبينما هناك آفاق تبشــر بالخير، فإن تحديات الانتقــال قاســية، وإلى حد ما تبعث على الخــوف. إزاء هذه الخلفيــة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده، وأن يوجه جهوده الجماعية نحو مساعدة بلدان المنطقة لجعل انتقالها ناجحا ومستداما وثابتا.

وإذا ما ألقى المرء بنظرة على التحديات المتمثلة في عمليات التحول الجديدة الاســتثنائية في الشــرق الأوسط، لا يسعه إلا أن يتأمل في التحديات الأمنية التقليدية الدائمة، وبصورة أكثر تحديدا في الصراعات المسلحة السائدة في المنطقة. ومن الواضح أن حلها أمر حتمي لإحلال الســلام الدائم والاستقرار والأمن في المنطقــة، وأن احترام القانون الدولي ينبغي أن يكون أولوية في هذه العملية. وفي الوقت نفســه، يمثل التماســك السياسي أحد الشــروط الرئيســية، إذا ما أريد للمطالب المشــروعة أن تفضي إلى النتيجة المرجوة. ومن الواضح أن المرء بينما يلتمس العدالــة، لا يمكنــه في الوقت نفســه أن يناصر الإجحافات في مجالات أخرى أو يشجع عليها.

وعلــى صعيد أكثر تحديــدا، نود مرة أخــرى أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة المتعلقة بعملية الســلام في الشــرق الأوســط الــتي لم تــراوح مكانها مع عــدم إحــراز أي تقدم ملموس نحو اســتئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين. وإزاء هــذه الخلفية، نرى أن بناء المســتوطنات وتوســيع نطاقها في الأراضي الفلســطينية المحتلة، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وتشــريد الســكان المدنيــين، والإجراءات التي تتســم بفرض العقوبــة الجماعية على المدنيين، والمحاولات الرامية إلى إضفاء الشــرعية على الأعمال غير القانونيــة، كلها أمور تبعث على القلــق الكبير. وهذه التدابير تمثل تجاهلا صريحا للقانون الدولي وازدراء لحقوق الإنسان، وتلقي عبئا هائلا على المدنيين واضعة عقبــة كبيرة في طريق عملية الســلام، والأخطر من ذلك، أنها تهدد حل الدولتين، وقيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء.

ومن الواضح أنه ما من بديل للســلام والمفاوضات. غير أن عدم التوصل إلى اتفاق بشــأن المسائل السياسية في حالات الصــراع المســلح والاحتلال العســكري لا يمكن اســتخدامه كذريعة لعدم احترام القانون الإنســاني الدولي وقانون حقوق الإنســان. فيما يتعلق بالأراضي الفلســطينية المحتلة وحالات مماثلــة في أجــزاء أخرى من العــالم، نمضي انطلاقــا من أهمية إعــادة تأكيد اســتمرار انطباق جميع المعايــير القانونية الدولية ذات الصلــة، وإبطــال الأعمال الرامية إلى ترســيخ الاحتلال العســكري، والبدء باتخاذ تدابير عاجلة نحو إزالة الآثار الضارة لهذه الأعمال، وعدم التشــجيع على أي ممارســات أخرى من

نفس الطابع أو مماثلة لها. إن الأعمال غير القانونية في الأراضي المحتلة لا يمكن الاعتراف بها في ظل أي ظروف.

إن مجلس الأمن باضطلاعه بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، لا بد له من الرد بصورة ملائمة لإنهاء الممارسات والسياسات غير الشرعية وضمان مراعاة واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. نؤيد الجهود الجاري الاضطلاع بها حاليا لتحقيق المصالحة الفلسطينية، ونعرب عن أملنا في أن تتحقق الوحدة الفلسطينية من أجل تحقيق التطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

تم الاعتراف لشعب فلسطين بالحق في تقرير المصير وإقامة الدولة. وقد أشير إلى ذلك في عدد من قرارات الأمم المتحدة وفي فتوى محكمة العدل الدولية المتعلقة بالآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتؤيد أذربيجان طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، وتتطلع إلى التوصل إلى حل بشأن هذه المسألة على أساس القانون الدولي.

خلاصة القول، اسمحوا لي أن أعرب عن الأمل، في أنه مع الجهود الجبارة التي تبذلها دول منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي، سيستمر الزخم و الانجازات الايجابية، في حين تتم المعالجة الحاسمة للمسائل العالقة المرتبطة بالأمن والتحول الديمقراطي، من خلال اعتماد سياسات ونُهج سريعة، في ضوء الحقائق المتغيرة في المنطقة.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، على إحاطته الإعلامية. لقد استمعت بعناية أيضا إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا فلسطين وإسرائيل.

تقع المسألة الفلسطينية الإسرائيلية في صلب عملية السلام في الشرق الأوسط، ولها تأثير كبير على الحالة في منطقة الشرق الأوسط. تشهد محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ فترة طويلة حالة جمود، مما يشكل مصدر قلق كبير للصين. والحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد لتحقيق تسوية للمسألة الفلسطينية الإسرائيلية. وقد كان موقف الصين دائما أنه يتعين على الجانبين، على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، حل خلافاتهما، من خلال الحوار والتفاوض وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

إننا نرحب بكل مبادرة تفضي إلى كسر الجمود في المحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين ونؤيدها، وتضغط من اجل استئناف المحادثات بين الجانبين. إننا نأمل أن يبني الطرفان باستمرار الثقة المتبادلة ويوفرا الظروف الملائمة لاستئناف الحوار، والتعجيل بإعادة إطلاق محادثات السلام. ويتعين على المجتمع الدولي تكثيف الجهود لتعزيز هذه المحادثات. وتأمل الصين في أن تضطلع المجموعة الرباعية بدور أكبر فيما يتعلق بالضغط من أجل استئناف محادثات السلام. وتؤيد الصين إسهام مجلس الأمن بشكل أكبر، فيما يخص المضي قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط.

كما كان عليه الحال دائما، فإن الصين تعارض قيام إسرائيل ببناء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلا عن محاولات تغيير الوضع القائم من جانب واحد في القدس. إننا ندعو إسرائيل إلى إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وتحسين الظروف المعيشية والطبية للفلسطينيين، الذين لا يزالون يقبعون في السجون أو رهن الاعتقال. و نحث إسرائيل على وقف أي إجراءات قد تؤدي

إلى تأجيـج التوتر، واتخاذ التدابـير اللازمة لإزالة الحواجز التي تعوق استئناف محادثات السلام.

في هـذه المرحلـة، لا تزال الحالتان الأمنية والإنسـانية في الأراضي الفلسـطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة، تتسمان بالقتامـة. ويتعين التنفيذ الفعلي لقـرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونأمل أن ترفع إسـرائيل على وجه السـرعة، وبصورة شـاملة، الحصار الـذي تفرضه علـى غزة وتسـمح بوصول المسـاعدات الطبيةوالإمـدادات وجميع المـواد اللازمة لإعادة البناء، وذلك من أجل التخفيف من صعوبة الحالة الإنسانية.

كما هو الحـال دائما، تؤيد الصين بحـزم القضية العادلة للشعب الفلسطيني، من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. و نؤيد إقامة دولة فلسـطينية مستقلة وذات سيادة على أساس حـدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشـرقية عاصمة لها. كما أننا نؤيد أيضا منح عضوية الأمم المتحدة لفلسطين.

إن الصـين مسـتعدة للعمـل مـع بقية المجتمـع الدولي، وستواصل القيام بدور بناء فيما يخص ضمان التعجيل بتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

خلال الأسـبوع الماضي، لم يعتمد مشـروع قرار بشأن سوريا (أنظر S/PV.6810). وكان ذلك بسبب وجود سلبيات كبيرة في مشـروع القرار، تنتهك المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. وقدم السـفير لي باو دونـغ وصفا تفصيليا لموقـف الصين في ذلك الخصوص، لذلك فلن أكرره. وأود أن أؤكـد على أن الصين قد رأت على الدوام بأن مصير سـوريا يتعين أن يقرره الشـعب السوري نفسه. ولا يمكن حل المسألة السـورية إلا بالوسائل السياسية. ويتحتم على المجتمع الدولي تقـديم الدعم الكامل للسـيد عنان والتنسـيق معـه في جهود الوسـاطة التي يبذلها، ودعم تنفيذ البيان الذي اعتمدته مجموعة العمـل في اجتمـاع جنيف، والقـرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، وخطة السـيد عنان المؤلفة من سـت نقاط؛ والضغط من أجل الوقف الفوري لإطلاق النار، ووقف العنف من جانب جميع الأطراف في سـوريا، وتهيئة الظروف المناسبة للتعجيل بإطلاق حوار سياسي شامل.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا أحد يشـك هنا في أن عمليات التحـول التي اجتاحت منطقة الشـرق الأوسـط مهمة وطويلة الأجل بطبيعتها. ويصعب في كثـير من الأحيان التنبؤ بأثرها، وسـوف يسـتمر ذلك لفترة طويلـة قادمـة. إن الاتحاد الروسـي، الذي دعـم بثبات توق شـعوب المنطقة لحياة أفضل، ناصر باسـتمرار أشـكال التغيير غـير العنيفة والقابلة للتطور، التي لا ينبغي تحقيقها بخسـائر في الأرواح أو إحداث الدمار.

يتعـين حل أية خلافات سياسـية داخلية سـلميا من قبل الشـعوب المعنية نفسـها، من خلال إجراء حوار وطني ودون تدخل خارجـي، خصوصا ذلك التدخل الـذي ينطوي على اسـتخدام للقـوة. وأعيد التأكيد على هـذا النهج القائم على المبـدأ مـن قبـل الرئيس الروسـي فلاديمـير ف. بوتين خلال زياراته الأخيرة، ومحادثاته مع قادة إسـرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية.

في نفـس الوقت، وكما ذكرنا مـرارا وتكرارا، لا يمكن اسـتخدام أحداث الربيع العربي كذريعة لتأجيل حل المسـائل المرتبطـة بالتوصل إلى تسـوية بين العرب وإسـرائيل. بل على العكس تماما، فإن التقدم المحرز في اتجاه تحقيق السلام الشامل والعادل والمتين بين الإسـرائيليين والفلسـطينيين على أسـاس قاعدة قانونية دولية معروفة جيدا، سييسر تطبيع الحالة بشكل عام في المنطقة.

للأسـف، فـإن الحالة فيمـا يتعلق بالمسـار الإسـرائيلي الفلسطيني لا تزال تتسم بالركود. ومن الواضح تماما أن الوضع الراهـن هش، يتخلله انـدلاع للمواجهات، مما يعرض للخطر بشـكل أكبر، احتمالات تحقيق تسوية عادلة على أساس الحل

القائم على وجود دولتين. ويجب علينا أن نشير أيضا إلى الجمود، فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل من أجل التوصل إلى تسوية نهائية، قبل نهاية عام ٢٠١٢، عملا ببيان المجموعة الرباعية الذي مضى عليه الآن عام تقريبا، والذي صدر في نيويورك (انظر SG/2178).

على الرغم من الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية والأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك الأردن، لم ننجح حتى الآن في إعادة إطلاق عملية التفاوض. لكن لا يشكل ذلك سببا للتوقف عن بذل الجهود. وسوف نستمر في العمل في إطار المجموعة الرباعية والقنوات الثنائية من أجل استعادة الزخم الايجابي لهذه العملية.

يمكن للخطوات الرامية لتعزيز جو من الثقة بين رام الله وتل أبيب، أن تساعد على كسر الجمود. فيما يخص إسرائيل، يمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال، الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، منذ ما قبل إبرام اتفاق أوسلو والسماح بنقل السلع للسلطة الفلسطينية، بما فيها السلع من صنع روسي المخزنة في الأردن. وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار السلطات الإسرائيلية نقل عائدات الضرائب والجمارك إلى الفلسطينيين. ويمكن لتلك الخطوة، كما هو الحال بالنسبة للمساعدة المالية التي قدمتها المملكة العربية السعودية، أن يكون لها تأثير إيجابي على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

يعرقل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي الجاري، بما في ذلك في القدس الشرقية، تهيئة مناخ ملائم ويقضي على احتمالات التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. إن تلك السياسة التي تقوم على إحداث أمر واقع، تنتهك انتهاكا صارخا مقتضيات خارطة الطريق، وتهدف إلى التأثير على نتائج مفاوضات الوضع النهائي. و هذا النشاط غير قانوني ويجب أن ينتهي فورا.

من المؤسف أن حق النقض الذي استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية ضد مشروع قرار بشأن المستوطنات (انظر S/PV.6484) قد منع المجلس من التعبير عن وجه نظره تجاه هذه المسألة الإنسانية والسياسية الهامة. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية بشكل خطير في قطاع غزة، مما يغذي النشاط المتطرف.

تشكل استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية على أساس قاعدة منظمة التحرير الفلسطينية، ومبادرة السلام العربية عنصرا هاما في نجاح أي تسوية في المستقبل. وبدون ذلك، لا يمكن النظر في إجراء عملية تفاوض كاملة، والتنفيذ العملي للاتفاقات. وينبغي أن تكون النتيجة المنطقية لتلك العملية، إعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السلطة الفلسطينية الشرعية. في ذلك الصدد، فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها القيادة المصرية الجديدة برئاسة الرئيس مرسي.

ولأشهر عديدة، معروض على أعضاء مجلس الأمن طلب من قبل الفلسطينيين للحصول على العضوية في الأمم المتحدة كدولة عضو كاملة العضوية. ونحن نؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ولا نرى ثمة تعارض بين تطبيق تلك الحقوق والضرورة الملحة لاستئناف المفاوضات. وينبغي إدانة أشكال الضغط الفظة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني لرغبته في تحقيق تلك التطلعات المشروعة.

إن قرار مجلس الأمن ٢٠٥٩ (٢٠١٢) بشأن تمديد عمل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا، الذي اتخذ بالإجماع في ٢٠ تموز/يوليه، يوجه إشارة مهمة إلى حاجة الجانبين، بما في ذلك المعارضة، إلى وقف العنف. وإجماع المجلس يثبت قدرته على تحقيق التوافق. وفي هذا الصدد، نشير إلى قرارات سياسية مجربة ومختبرة ومتوازنة. وفي إطار دعم عمل البعثة، أبلغت

روسيا الأمانة العامة مؤخراً باستعدادها للإسهام بـ ٣٠ مراقباً عسكرياً في تلك البعثة.

وموقف الاتحاد الروسي متسق في طبيعته وقائم على المبادئ. فنحن ندعو إلى التسوية السلمية السريعة للأزمة من جانب السوريين أنفسهم، بدون تدخل أجنبي، عن طريق حوار وطني بين الحكومة والمعارضة، حتى يمكنهم من خلاله تحديد نظام البلد في المستقبل بحرية وديمقراطية وبدون أي شروط مسبقة. وهذا الموقف يتفق تماماً مع بيان جنيف (S/2012/523، المرفق)، الذي وضع الأسس لنشاط فريق عمل كوفي أنان من أجل سوريا. وفي ضوء خلفية تصاعد العنف والضغط المكثف على كل من دمشق ومجموعات المعارضة كافة، يصبح الامتثال الصارم بخطة كوفي أنان واتفاقات جنيف ضرورياً. وترجع خطورة الموقف إلى أن المعارضة، وجانب كبير منها لا يرغب حتى في الاستماع إلى الحوار، مطالِبة بمواصلة الكفاح المسلح، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى زيادة حدة المواجهة وزعزعة الاستقرار فحسب.

لقد أشارت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً إلى أنها تنوي الالتفاف على مجلس الأمن. وهذا ليس بجديد، أساساً، لأن واشنطن وعدداً من العواصم الأخرى دأبت على انتهاج تلك السياسة منذ بداية الأزمة في سوريا، الأمر الذي زاد من حدتها بشكل كبير. وعليه، ينبغي أن تتحمل تلك الدول الأعضاء عبء المسؤولية عن الآثار الكارثية المحتملة لتلك الأعمال.

والاتحاد الروسي ينوي مواصلة العمل صوب تحقيق توافق بغية التوصل إلى حوار سوري داخلي. ونحن مستعدون لأن نهيئ لكل من المعارضة والحكومة فرصة للتفاوض في موسكو وإجراء الاتصالات لتوحيد صف المعارضة ولمفاوضات محتملة بين ممثلي الحكومة والمعارضة.

وختاماً، فإن البيان الذي أدلى به مؤخراً ممثل وزارة الخارجية السورية فيما يتعلق بالاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية في حالة التعرض لعدوان خارجي حظي باهتمام كبير. ونتوقع أن تواصل السلطات في البلد الامتثال الثابت بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها في عام ١٩٦٨ عندما انضمت إلى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة وما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة للغاية، كما أشكر ممثل إسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانيهما.

والبرتغال تؤيد، بالطبع، البيان الذي سيدلي المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

ما زالت الحالة في الشرق الأوسط مبعث قلق شديد. فهذه المنطقة الملتهبة تاريخياً تواجه الآن مرة أخرى مخاطر متزايدة مع احتدام الصراع الدموي في سوريا واستمرار تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، رغم التغيرات والتحولات الديناميكية التي تشهدها المنطقة. ومازال العنف والإرهاب يشوهان ويحصدان ضحايا أبرياء. والبرتغال تدين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في بلغاريا في ١٨ تموز/يوليه، الذي أدى إلى وفاة مواطن بلغاري وعدد من الإسرائيليين وإصابة كثيرين آخرين بإصابات بالغة. ونتقدم بخالص التعازي لأسر الضحايا. وبالمثل، ندين إطلاق الصواريخ المستمر على إسرائيل من غزة ضد مدنيين أبرياء. فكل أعمال الإرهاب إجرامية ولا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها وأينما وحيثما ترتكب وأياً كان مرتكبوها.

وفي يــوم الثلاثاء الماضي، أعربت في هذه القاعة عن آراء بلدي بشــأن الحالة المتردية في ســوريا (أنظــر S/PV.6810)، ولذلك، سوف أشير إليها اليوم بإيجاز فحسب.

بعد ١٨ شــهراً من الصراع المميــت، يواصل ذلك البلد الانزلاق إلى حافة حرب أهلية، مما يؤدي إلى زعزعة اســتقرار بلدان مجاورة ويهدد سلامة سوريا نفسها، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر جسيمة ولا يمكن التنبؤ بها على السلام والأمن الإقليميين. والقرار ٢٠٥٩ (٢٠١٢) يتيح للسلطات السورية فرصة أخيرة لكي تقرن الأقوال بالأعمال، وعكس مسار الحالة والحيلولــة دون انزلاق البلد في فوضى عارمة. وعلى الحكومة الســورية أن تتوقف فوراً عن اســتخدام الأســلحة الثقيلة في المناطــق المأهولة. تلك هي الخطوة الدنيا الأولى المطلوبة لتهيئة مناخ يؤدي إلى وقف العنف وانتقال سياسي بقيادة سورية.

ونطالــب جميع الأطراف بالمشــاركة بإيجابية مع المبعوث الخاص المشــترك للأمــم المتحدة وجامعة الــدول العربية المعني بســوريا، والالتــزام بوقف دائم لــكل العنف المســلح بجميع أشــكاله، إلى جانــب تنفيــذ خطــة النقاط الســت والانتقال السياســي التي وضعتها فرقة العمل المعنية بســوريا في جنيف. والبرتغال تقدر بشــدة الدور الذ تقوم به جامعة الدول العربية وجهودها ســعياً إلى حل سلمي للتراع، ونشيد بالمساعدة التي ما فتئــت البلدان المجــاورة تقدمها للأشــخاص الفارين من العنف والقمع في سوريا.

وكما قيل مراراً وتكراراً، فإن التطورات في العالم العربي تجعل التوصل إلى تسوية نهائية للتراع العربي - الإسرائيلي أكثر إلحاحاً. ومع ذلك، ســيظل الســلام الإقليمي الشامل والدائم بعيد المنال ما دامت القضية الفلســطينية، لب التراع العربي - الإسرائيلي، لم تحل. لكن المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ما زالت في متعثرة بشكل خطير، وما يحدث على أرض الواقع يجعل اســتئناف الحــوار بين الطرفين أكثر صعوبة. والمؤســف بشــدة في هذا الصدد هو النشاط الاستيطاني المستمر والمكثف لإســرائيل، والسياسات التي تمارســها في المنطقة جيم والقدس الشرقية من طرد السكان ومصادرة الممتلكات والإجلاء وهدم منازل الفلسطينيين وبنيتهم التحتية، والنقل القسري للسكان. وقبل يومين فحسب، طلبت الحكومة الإسرائيلية من المحكمة الإســرائيلية العليا أن تــأذن لها بهدم بعض القرى الفلســطينية الواقعة في تلال جنوب الخليل للســماح باســتخدام المنطقة في أغــراض التدريب العســكري. وكل تلك أعمــال غير قانونية بموجــب القانون الــدولي، ولذلك لابد مــن إدانتها بوضوح. وعــلاوة على ذلك، فإنها تقوض أي احتمال للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين على أساس المعايير المتفق عليها دولياً، إذ أن الاحتــلال يقوض الأســاس الإقليمــي لأي حل من هذا القبيل. وعما قريب، لن توجد أي أراضٍ يمكن مبادلتها مقابل السلام. والمصداقية السياسية للعملية برمتها في خطر، كما أن التقرير المراوغ للقاضي ليفي يزيد من تقويضها.

ومن ناحية أخرى، فإن حالة حقوق الإنســان والأوضاع الإنسانية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة أمر يبعث على الأسف، كما سمعنا من السيد سيري ومن السفير منصور. فالعنف الذي يمارسه المستوطنون وتخريبهم للممتلكات، بما في ذلك الاعتداءات على المواقع الدينية، والقيود المفرطة المفروضة علــى الانتقال والحركة، والإذلال المتعمد وعمليات الاحتجاز التعسفي والإداري بدون توجيه اتهام رسمي، واستخدام قوات الأمن الإســرائيلية للقوة بشكل غير متناسب، كل هذا ما زال يترك آثاراً فادحة على الحياة اليومية للفلسطينيين.

وفي غزة، أدى الحصار الذي يدخل الآن عامه الســادس، إلى اقتصاد يعتمد على المســاعدات، بينما يترســخ الإرهاب. وســيتطلب التغيير الأساسي في الحالة في قطاع غزة وانتعاشها الدائم التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونحث إسرائيل على التعاون الكامل مع الجهات الإنســانية المعنية في الأراضي

الفلسطينية المحتلة، وتحديداً مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وضمان الوصول الإنساني الكامل دون إعاقة، كالتزام عليها بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال.

ويجب أن تتعهد الأطراف ببذل كل الجهود للدخول في مفاوضات مباشرة ذات مصداقية. وعليها أن تتخذ خطوات تعزز الثقة المتبادلة. وفي هذا السياق، ترحب البرتغال بالزيارة الثانية لأسر من قطاع غزة لرؤية ذويها في السجون الإسرائيلية. ونرحب أيضا بتحويل الحكومة الإسرائيلية مقدماً دفعة من الإيرادات الضريبية بقيمة تصل إلى ١٨٠ مليون شيكل للسلطة الفلسطينية. فتحويل الإيرادات الذي يعول عليه ويمكن التنبؤ به أساسي للبقاء السياسي والمالي للسلطة الفلسطينية. إلا أن وصول الفلسطينيين إلى المنطقة جيم واستخدام مواردهم فيها أساسي أيضاً للبقاء الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، فبدونه يصعب الإبقاء على الإنجازات على طريق بناء الدولة الفلسطينية التي حققتها حكومة رئيس الوزراء فياض بتوجيه من الرئيس عباس، الذي نثني على مساعيه ونشجعها. ولا يزال استئناف عملية مفاوضات هادفة على أساس المعايير المعروفة جيدا وبيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (أنظر SG/2178) أولوية قصوى. نعلم جميعا أن المفاوضات المباشرة هي السبيل الوحيد لتسوية جميع مسائل الوضع النهائي، بيد أن فرص التوصل إلى حل عن طريق التفاوض تتضاءل بسرعة. لا يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين – وجميع سكان المنطقة – ألا أن يستفيدوا من إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وديمقراطية ومتواصلة جغرافيا وقابلة للحياة وملتزمة بالسلام والأمن واندماج إسرائيل الكامل في محيطها الإقليمي على أساس مبادرة السلام العربية. ليس بوسع الطرفين، ببساطة، أن يفوتا هذه الفرصة التاريخية.

الوقت آخذ في النفاد، كما قال السيد سيري. الآن هو الوقت المناسب لكي ينخرط الإسرائيليون والفلسطينيون من جديد بجدية وشجاعة. هذا هو أوان تجشم المشاق التي لا بد منها لإحلال السلام العادل والدائم. ليس الوقت وقت المزيد من المماطلة. ومن الوهم أن يعتقد أي من الطرفين أن الوقت والحالة الراهنة في صالحه. وإذا كان ثمة شيء واحد قد خبرناه من العام ونصف العام الماضيين فهو أن التاريخ لا ينتظر أحدا. بل يمضي في وتيرته الخاصة، ويتبع مساره الخاص به.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر للمنسق الخاص روبرت سيري على إحاطته الإعلامية الشاملة عن حالة عملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في المنطقة. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانيهما القيمين.

ظلت عملية السلام في الشرق الأوسط متوقفة لفترة طويلة. ولم تسفر المحادثات غير الرسمية على مدى العامين الماضيين حتى الآن عن أي تقدم ملموس في اتجاه استئناف المحادثات المباشرة. كما أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، بهدف خلق بيئة مؤاتية لمفاوضات هادفة، لم تسفر عن أي نتائج ايجابية. كما فشلت في إحراز أي تقدم الجهودُ التي بذلت مؤخرا من أجل معالجة الخلافات الأساسية على معايير استئناف المحادثات المباشرة حول مسائل الوضع النهائي والمستوطنات والحدود والأمن والموارد. ويبدو أن تركيز المجتمع الدولي على الأحداث الجارية في المنطقة قد ألقى بظلاله على عملية السلام في الشرق الأوسط.

في ظل هذه الظروف، هناك خطر من احتمال تدهور الحالة بشكل حاد. ومن الواضح أن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية لا يمكن الدفاع عنها ولا تحملها، خاصة عندما يزعم الأعضاء البارزون في المجتمع الدولي أنهم يدعمون التطلعات الديمقراطية للشعوب الأخرى في المنطقة. وقبل

فوات الأوان، يجب علــى المجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الرباعيــة، أن يضاعــف جهوده لجمع الأطــراف حول طاولة المفاوضات. وينبغي أيضاً للطرفين أن يظلا ملتزمين وأن يتخذا مــن تدابير بناء الثقة ما من شــأنه أن يســاعد على اســتئناف الحوار. وفي ذلك الصدد، نرحب بالبيان المشــترك الصادر عن إسرائيل والسلطة الفلسطينية في أيار/مايو وما تضمنه من التزام الجانبين بالسلام وإطلاق ســراح السجناء الفلسطينيين. يجب على الطرفين أن ينفذا التزاماتهما بموجب البيان المشترك تنفيذا كاملاً وبدون مزيد من التأخير.

ونعتقــد أن الخطــوة الأولى التي يجب اتخاذها لاســتئناف المحادثات المباشرة بين الطرفين هي أن تجمد إسرائيل الأنشطة الاســتيطانية غــير القانونيــة في الأراضي الفلســطينية المحتلة. فاستمرار أنشطة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية يهــدد العناصر الأساســية للحــل القائم على وجــود دولتين. كما أدى الاســتيطان إلى تفاقم المشاكل الإنسانية التي يعانيها الشعب الفلسطيني بسبب تزايد العنف والتوتر بين المستوطنين والســكان الفلســطينيين. لذلك فإننا نجدد دعوتنا إسرائيلَ إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية.

لقــد دخل الحصار المفــروض على غزة عامه الســادس. ولا تــزال الحالة الإنســانية قاتمة بســبب ما أصــاب الخدمات الأساســية والنشاط الاقتصادي والبنية التحتية من تعطل. ولئن كانت المخاوف الأمنية الإســرائيلية مشروعة، فهناك ضرورة لتجنب كل أعمال العنف ضد المدنيين في كل مكان. فالحصار المفــروض على غزة يتســبب في صعوبات حــادة ترقى إلى أن تكون عقاباً جماعياً للســكان. ومع أن إســرائيل اتخذت بعض الخطوات الإيجابية لتخفيف الحصار من خلال السماح بدخول الســلع الأساســية إلى غزة، فإن هذه الخطوات لا ترقى إلى ما هو مطلوب. ينبغي لإسرائيل أن ترفع الحصار فورا وأن تسمح باســتئناف الأنشــطة الاجتماعية والاقتصادية العادية في غزة، بحيث يتســنى للســكان إعادة بناء حياتهــم ويتقلص اعتمادهم على المساعدات الإنسانية.

وتماشــيا مع التــزام الفصائل الفلســطينية بالقيم والمبادئ الديمقراطيــة، نرحب بما أحرزته من تقدم على جبهة المصالحة. ونأمــل أن تــؤتي هذه الجهــود أكلها قريبا، بحيــث تؤدى إلى تشــكيل حكومة وحدة وطنية، وإجــراء الانتخابات، وإعادة توحيد مؤسســات الدولة الفلســطينية، واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة إعمار المجتمع الفلسطيني وتنميته.

بالرغم من شدة القيود السياسية والاقتصادية، فإن التقدم الذي أحرزته الســلطة الفلســطينية في بناء المؤسسات يستحق الثناء. لقد أوضحت دراســات شتى أن المؤسسات الفلسطينية قد وصلــت إلى الحد المطلوب لعمل الدولــة. ونحن نتوقع من هذه المنظمة أن تعيد تأكيد تلك الحقيقة باتخاذ قرار إيجابي إزاء طلب فلســطين الحصولَ على العضوية. في هذه الأثناء، ينبغي لمجتمع المانحين أن يوفر موارد إضافية لمعالجة الصعوبات المالية الحادة التي تواجه الســلطة الفلســطينية. يجــب تحويل عائدات الضرائب الفلسطينية إلى السلطة الفلسطينية بانتظام وفي الوقت المحدد.

للهند تاريخ طويل من التضامن مع الشــعب الفلسطيني. وتقدم الهند دعمها المســتمر والثابت للقضية الفلســطينية قولا وفعــلا. واسمحــوا لي أن أكــرر أن الهند لا تــزال تدعم الحق الشــرعي للشــعب الفلســطيني في إقامة دولة تعيــش جنبا إلى جنب بســلام وأمن مع إسرائيل على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، كمــا هو منصــوص عليه في قــرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض من أجل السلام الذي أقرته خارطة الطريق للمجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. وستواصل الهند أيضا تقديم المســاعدة المادية والتقنية للشــعب الفلسطيني من خلال دعم ميزانية الســلطة الفلســطينية والمشاريع الإنمائية المختلفة التي تنفذ في إطار مرفق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا

لتخفيف حدة الجوع والفقر، وبرامج التدريب الثنائية لبناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية، والمساعدة المالية المنتظمة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أونروا.

وبالنسبة لسوريا، اسمحوا لي بأن أقول إننا لا نرى بديلا عن التنفيذ الكامل للقرار ٢٠٤٢ (٢٠١٢) والقرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢) من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة من دون أي مزيد من إراقة الدماء. والخطوة الصحيحة في ذلك الاتجاه هي أن تنفذ جميع الأطراف القرار ٢٠٥٩ (٢٠١٢) الذي اتخذه المجلس بالإجماع الأسبوع الماضي. فمن الضروري أن تتعاون جميع الأطراف، داخل سوريا وخارجها، تعاونا تاما مع المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة كوفي عنان.

وفي الختام، فإن القضية الفلسطينية تظل في صلب الصراع العربي الإسرائيلي، الذي يشمل أراضياً عربية أخرى واقعة تحت الاحتلال. وينبغي أن يظل مجلس الأمن مدركاً لحقيقة أن التسوية النهائية والشاملة لجميع القضايا بين العرب وإسرائيل أمر بالغ الأهمية للتوصل إلى سلام دائم في المنطقة. وتؤكد التطورات في الشرق الأوسط منذ أوائل عام ٢٠١١ على الحاجة الملحة لمعالجة تلك المسائل على وجه السرعة. وتقف الهند على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في مساعينا الجماعية لتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

السيد لوليشكي (المغرب): أود بداية أن أتوجه بالشكر للسيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

لا يمكن أن يجادل أحد في أن الحالة التي توجد عليها القضية الفلسطينية الآن، من جمود في المفاوضات واستفحال للأزمة الإنسانية في قطاع غزة، وتقويض لرؤية الدولتين بسبب الاستيطان، تنذر بانزلاقات خطيرة يصعب التنبؤ بنتائجها على الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط. لقد شهدت هذه السنة توسعاً غير مسبوق في عملية الاستيطان جندت لها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ترسانتها القانونية وقوتها العسكرية ومستوطنيها من أجل الاستيلاء على أراض فلسطينية إضافية بعد طرد مالكيها الشرعيين أو هدم منازلهم أو اقتلاع المحصولات والأشجار التي تعد مورد رزقهم الوحيد.

وبالرغم من إعلان هذا المجلس أكثر من مرة عدم قانونية المستوطنات وشجب المجتمع الدولي لهذه السياسة التوسعية، لم تعبأ إسرائيل لردود الفعل الدولية وأمعنت بمنهجية في توطيد سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، بما فيها مدينة القدس.

وعوض أن يقف هذا المجلس بحزم أمام هذه الممارسات غير الشرعية، استمرت مطالبة الفلسطينيين بالمضي في المفاوضات أو استئنافها وعدم اشتراط وقف أو تجميد المستوطنات. وقد تجاوب الفلسطينيون إلى أبعد الحدود الممكنة مع كل المقاربات الداعية إلى معاودة المفاوضات وأظهروا مرونة وحسن نية من أجل السلام، لا يمكن لأحد أن ينكرها أو يشكك فيها.

غير أن هذا الالتزام القوي من جانب الفلسطينيين لم يوازه أي تغيير في سياسة إسرائيل الاستيطانية التي استمرت وتكثفت إلى مدى أصبحت معه رؤية الدولتين مهددة بالاندثار. ذلك أن المخططات التي يتم تنفيذها في المنطقتين باء وجيم والعزل التدريجي لمدينة القدس عن محيطها الفلسطيني الطبيعي، تظهر بوضوح نية مبيتة لجعل حل الدولتين صعب المنال إن لم أقل مستحيلا.

تشهد مدينة القدس الشرقية تطورات خطيرة، حيث تسارعت فيها وتيرة الاستيطان واستهدفت فيها المعالم الدينية. وفي هذا السياق، فإن المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها لجنة القدس، ترفض بشدة تصريحات المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية التي ادعى فيها أن المسجد الأقصى جزء لا يتجزأ من

أراضي إســرائيل. وتعرب المملكة عن إدانتها لهذه التصريحات غير المقبولة التي تشــكل اعتداء على المســجد الأقصى المبارك وتتعارض مع قرارات الأمم المتحدة التي تمنع أي تغيير في وضع الأراضي الفلســطينية المحتلــة، بما فيها القدس الشــريف. إن المملكة المغربية، وعيا منها بالدوافع الحقيقية لتلك التصريحات المتزامنــة مع سلســلة غير مســبوقة من الإجــراءات المتلاحقة لتهويد مدينة القدس الشرقية وتغيير طابعها الديني والحضاري، تنبه إلى خطورة الممارســات الإســرائيلية هــذه وإلى عواقبها. وتطالــب المجتمع الــدولي بأن يتحمل مســؤولياته، بدءا بهذا المجلس، في وقف انتهاك حرمة الأماكن المقدســة الإســلامية منها والمسيحية واحترام الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف وهويتها التاريخية.

وفي الوقــت الــذي تتمــادى فيــه إســرائيل في عمليــة الاستيطان، تمعن في منع الفلسطينيين من البناء على أراضيهم، بل تعمد إلى تدمير منازلهم وترحيلهم ومصادرة أراضيهم. وما القرار الأخير لسلطات الاحتلال بهدم ثماني قرى فلسطينية لبناء مرفق للتدريب العسكري إلا دليلا آخر على سياسة الاستفزاز والتحدي التي تنتهجها إسرائيل.

وفي هذا الصدد، إذ نشدد على ضرورة أن تضع إسرائيل حدا لهذه العمليات، نحيي أنشطة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشــؤون الإنســانية وبقية المنظمات التي تدعم حق الفلسطيني في البنــاء علــى أرضه، وندين أعمال العنــف والمضايقات التي يرتكبها المســتوطنون في القدس الشــرقية والضفة الغربية بحق المدنيين الفلسطينيين.

وفي نفــس الوقت، تســتمر إســرائيل ومنذ ســنوات في حصارهــا على غزة وفي تأزيم وضعية ســاكنيها الفلســطينيين وحرمانهــم مــن مقومــات العيــش الكــريم. وأمــام كل هذه التطــورات، فــإن مجلس الأمــن والمجموعــة الرباعية مدعوان للتدخل من أجل وقف تصاعد وتيرة الاســتيطان والاســتيلاء علــى الأرض في الضفة الغربية والقدس الشــرقية، خاصة بعد ادعاء لجنة إسرائيلية بأن القانون الدولي لا ينطبق على الأراضي الفلسطينية باعتبارها أراض غير محتلة، وهو ادعاء يراد به باطل ويضرب بالشرعية الدولية عرض الحائط.

أما على صعيد المفاوضات، فإن تعنت إســرائيل وتقاعس المجتمع الــدولي عن تفعيل حل الدولتين، يجعل احتمال إعادة إحياء مفاوضات السلام شبه منعدم. وحتى مساعي المجموعة الرباعية لاســتئناف المفاوضات، بإرســال مبعوث للالتقاء مع الجانبين وتشــجيع الطرفين على تقديم مقترحات محددة بشأن الأرض والأمــن والحدود، لم تســفر عن أي نتيجة ملموســة تذكــر. إن الجمــود السياســي في حل القضية الفلســطينية لا يخدم أحدا، بما في ذلك إســرائيل نفسها. وبالعكس، فإن إيجاد الحل النهائي والشــرعي للقضية الفلســطينية هو في صالح أمن واستقرار ورفاهية المنطقة بأسرها، بما في ذلك إسرائيل.

ونتطلع إلى انجاز المصالحة الوطنية الفلســطينية ورفع كل معيقاها، إيمانا منا بأن وحدة الصف الفلسطيني تقوي المفاوض الفلســطيني. إذا كنا ركزنــا على القضية الفلســطينية، فلأها صلب التراع العربي الإســرائيلي، ولأن آفــاق حلها أصبحت محفوفة بالمخاطر.

هذا لا يعني أننا غير منشغلين بخطورة الأوضاع في سوريا، التي اســتحوذت مؤخرا على اهتمام وجهود هذا المجلس، أو باستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية في الجولان السوري والجنوب اللبناني، هذا الاحتلال الذي يجب أن يوضع حد له. إننا في المغرب، شــأننا شــأن بقية الدول العربية، نبقى ملتزمين بالحــل الشــامل والعــادل المتفاوض عليه، حل يحقق للشــعب الفلســطيني دولته المســتقلة القابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، ويضمن أمن وسلامة كل دول المنطقة.

الســيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتوجه بالشــكر إلى المنسق الخاص روبرت سيري على إحاطته الإعلامية وتفانيه في العمل.

اسمحوا لي أن اســتهل بياني بكلمة عــن الهجوم الإرهابي الشنيع في بلغاريا الأســبوع الماضي. أدانت ألمانيا، شأنها شأن المجلس بأسره، بأشــد العبارات هذا الهجوم، الذي استهدف المواطنين الإسرائيليين. ونتطلع إلى نتائج التحقيق الجاري. يجب ملاحقة المســؤولين عن الهجوم وتقديمهــم إلى العدالة. ونتقدم بتعازينا إلى أسر الضحايا.

قبل أن أنتقل إلى الصراع الفلســطيني الإسرائيلي، اسمحوا لي أولا أن أتناول الحالة في سوريا. في الأسبوع الماضي، شكل استخدام حق النقض مرتين ضد مشروع القرار انقساما حاسما في المجلس. فشل المجلس مرة أخرى في الاضطلاع بمسؤوليته. لم يتمكن من الاتفاق على رســالة واضحة — لا إلى دمشــق، بأن استخدام الأسلحة الثقيلة يجب أن يتوقف، ولا إلى الشعب السوري، بأن المجلس يؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها كوفي عنان لحل الأزمة سياسيا.

وكما قلت في الأســبوع الماضي، ســوف يدفع الشعب الســوري ثمن هذا الفشــل. إن اســتخدام الأســلحة الثقيلة لم يزدد فحســب، إنما نســمع اخبارا الآن عن أن طائرات مقاتلة تســتخدم في هجوم النظام الســوري على شعبه. وينبغي عدم اعتبــار اتفاقنا على تمديد ولايــة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية تبرئة لفشل المجلس. فالاتفاق ليس انعكاسا لتوافق الآراء في المجلس؛ إنه مجرد أدنى قاسم مشترك.

ولا نزال نعتقد أن النظام السوري يجب أن يواجه العواقب إذا مــا واصــل الدوس على القانون الــدولي ووعوده بالذات. ونحن قلقون جدا إزاء احتمال حدوث حرب أهلية في سوريا، ونحث جميع أعضــاء المجلس على بذل قصارى جهدهم لعدم أن تصبــح الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشــترك، كوفي عنان، في خطر.

إن ســلطات الأســد لا تطلق العنان فحســب للأسلحة الثقيلة والطائرات العمودية المســلحة ضد أبناء شــعبها؛ فقبل يومــين، ذهبت خطوة أبعد، مما يجعــل الأخطار تهدد المجتمع الدولي جراء اســتخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وهذا تهديد عنيف وغير إنســاني. المجتمــع الدولي أدان هذا التهديد بشــدة، وعن حــق، ووصفه وزير خارجية بلــدي بأنه فظيع. وسنواصل تحميل السلطات السورية المسؤولية الكاملة عن أي اســتخدام لهذه الأسلحة وعن ســلامة تخزينها. ونكرر دعوتنا إلى كل الذين يعملون في اطار النظام السوري الى اعادة النظر في خياراتهم. يوما ما ســتكون هناك سوريا جديدة. ويوما ما ســوف تكون هناك مســاءلة عن أعمالهم. ويوما ما سيودون لو أنهم اتخذوا القرار الصحيح لأنفســهم وأســرهم ومســتقبل بلدهم.

ويظهــر العــدد المتزايد للاجئــين من ســوريا إلى البلدان المجاورة بوضــوح التداعيات الاقليمية الخطيرة للصراع الدائر هناك. وتثني ألمانيا علــى العراق والأردن ولبنان وتركيا لتوفير الملاذ للمدنيين الفارين من ســوريا. ولقد زاد بلدي مساعداته الإنســانية لهؤلاء اللاجئين. وثمة ســبب آخر للقلق هو دخول القوات المسلحة السورية المنطقة الفاصلة الأسبوع الماضي، في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية. ونرحب بحقيقة أن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشــتباك قد أجــرت اتصالات مع جميع الجوانــب في محاولة للحيلولة دون تصعيدٍ للوضع.

واسمحــوا لي أن انتقــل الآن إلى الصــراع الإســرائيلي – الفلسطيني. لقد شهد الشهر الماضي ارتفاعا آخر في الهجمات الصاروخيــة من غزة. والوضع في ســيناء أصبح أكثر صعوبة. وبينما نسلّم تماما بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس،

نواصل دعوة جميع الجوانب الى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في هذا الوضع الإقليمي الملتهب، والنظر في العواقب الإنسانية لأي استخدام للقوة.

إن الأمن الدائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا بالتصدي للأسباب الجذرية للصراع. ولا يمكن وضع حد لهذا الصراع، الذي سوف ينهي الاحتلال ويسمح لجميع شعوب المنطقة بالعيش في أمن وتحقيق تطلعاتها نحو الحرية وتقرير المصير، إلا من خلال حل تفاوضي قائم على دولتين. لذلك، يجب عدم السماح بالمزيد من تآكل الحل القائم على دولتين. وتتابع ألمانيا بقلق القرارات الأخيرة المتعلقة بالتوسع الاستيطاني والإعانات الحكومية لتطوير المستوطنات، فضلا عن مناقشة وضع بعض المواقع الاستيطانية الامامية. واسمحوا لي أن أكون واضحا: القانون الإنساني الدولي ينطبق على الأراضي المحتلة بأكملها. خارطة الطريق تلزم إسرائيل بتفكيك جميع المواقع الاستيطانية الامامية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. فهي لا يمكن أن تحظى بالصفة القانونية. وجميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. ونحن قلقون أيضا إزاء العدد المتزايد من أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، بما في ذلك الهجمات التي تستخدم فيها الأسلحة النارية.

إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة جيم أمر حاسم لبقاء الدولة الفلسطينية المقبلة. ونحن قلقون من التقارير الأخيرة حول الخطط الإسرائيلية الرامية الى هدم ثماني قرى فلسطينية في المنطقة جيم بغية استخدام المنطقة في مجال التدريب العسكري. والى جانب شركائنا الأوروبيين، نجري حوارا مع السلطات الإسرائيلية بهدف منع عمليات الهدم، وتحسين الكفاءة والشفافية والمساءلة لإجراءات التخطيط والحصول على الأذنات، وزيادة المشاركة الفلسطينية. وندعم جهود وعمل ممثل المجموعة الرباعية ونقيم اتصالا وثيقا معه، ومع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في المنطقة جيم.

وتتابع ألمانيا حالة حقوق الإنسان على كلا جانبي الصراع في الشرق الأوسط باهتمام شديد. وقد حثثنا إسرائيل على التقيد بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي. وحثثنا في المقابل السلطة الفلسطينية على تلبية الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، خاصة ما يتعلق منها بقوات الأمن. وأحكام الإعدام الأخيرة التي أصدرتها سلطات الأمر الواقع في قطاع غزة غير مقبولة.

إن استئناف المفاوضات الموضوعية بشأن مسائل الوضع النهائي هو السبيل الوحيد لإحراز تقدم نحو التوصل إلى حل. فهذه المفاوضات سوف تكون صعبة، وستتطلب تنازلات مؤلمة من كلا الجانبين. لذلك، انهما يحتاجان الى مناخ من الثقة المتبادلة. الفلسطينيون يجب أن يكونوا قادرين على الاعتقاد بأن الحكومة الإسرائيلية تريد حقاً التوصل إلى حل قائم على دولتين، وبأنها على استعداد لتقديم التنازلات الضرورية. والإسرائيليون يجب أن يكونوا قادرين على الاعتقاد بأن لديهم شريكا على الجانب الآخر يهتم بحل الصراع مرة واحدة وإلى الأبد بطريقة توفر الأمن.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد روبرت سيري على إحاطته الاعلامية صباح هذا اليوم، وأن اشكر الممثلَين الفلسطيني والإسرائيلي على مساهمتهما في المناقشة الجارية اليوم.

أولاً، أود أن أعرب عن خالص تعازي المملكة المتحدة لأسر وأصدقاء ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع الأسبوع الماضي على السياح الإسرائيليين في بلغاريا، وأن أؤكد إدانتنا لمثل هذه الأعمال التي لا يمكن تبريرها.

إن الأزمة في سوريا قد دخلت الآن شهرها الثامن عشر. وعلى الرغم من أفضل الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك كوفي عنان، رفض النظام السوري تنفيذ جانب واحد من خطة النقاط الست. فهو يتجاهل مقررات المجلس

المنصوص عليها في القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). بدلاً من ذلك، إنه يكثف قمعه الوحشي الذي يمارسه، مما ادى الى مصرع ٠٠٠ ٢٠ سوري تقريبا واحتجاز وتعذيب واغتصاب وإيذاء الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. ويواصل النظام استخدامه العشوائي وغير المتناسب للأسلحة الثقيلة، الامر الذي يشكل انتهاكا للقانون الدولي، والقرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، وخطة النقاط الست والتزاماته بالذات. والتقارير الأخيرة عن شن الهجمات على حلب بمقاتلات النظام النفاثة يعدّ تصعيدا خطيرا اضافيا، وتأكيدا على أن نظام الأسد لا يعرف حدودا، وأنه يأمل أملا ضالا في أن يكون بإمكانه مقاومة إرادة شعبه والتشبث بالسلطة.

وممارسة حق النقض من جانب روسيا والصين في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.6810) كانت المثال الثالث على كيفية استعدادهما لحرمان المجلس من القدرة على التأثير على الحالة نحو الأفضل. العواقب واضحة: مزيد من العنف وإراقة الدماء، ووضع متدهور يمتد عبر الحدود صوب المنطقة. والقصف عبر الحدود اللبنانية، في انتهاك واضح لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، فضلا عن انتهاك الجيش السوري لمنطقة الحدود في مرتفعات الجولان، ليسا سوى مثالين على التهديد الذي يتعرض له الاستقرار الإقليمي. ومن جانبنا، سوف نواصل العمل مع المبعوث، والأمين العام، وأعضاء المجتمع الدولي المسؤولين في سبيل تحقيق التحول السياسي الذي هو السبيل الوحيد أمام سوريا للمضي قدما.

وبقدر ما هو الوضع خطير في سوريا، يجب إلا نفقد التركيز على الظلم المستمر دون حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. إن هدفنا المشترك إيجاد حل تفاوضي يقوم على دولتين، استناداً إلى خطوط عام ١٩٦٧؛ وإيجاد حل عادل للاجئين؛ واتخاذ الترتيبات الأمنية التي تحترم السيادة الفلسطينية، وتوفر الحماية للأمن الإسرائيلي؛ واعتبار القدس عاصمة مشتركة. ونحن نظل ملتزمين تماما بهذا الهدف، ونحث كلا الجانبين على التركيز على الحوار، وتجنب الخطوات التي يمكن أن تقوض فرص السلام، والعمل من أجل استئناف المفاوضات المباشرة. ومن المؤسف أنّ التقدّم نحو نتيجة عادلة وتفاوضية يبدو غير مرجَّح بشكل متزايد في المستقبل القريب. لذا، يجب علينا حالياً أن نصدّ المخاطر عن الحل القائم على وجود دولتين، ونمنع المزيد من التدهور ميدانياً. وتبقى الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية التهديد الوحيد الأكثر خطراً على ذلك الحل.

إنّ المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وهي تقوِّض جوهر قابلية البقاء للحل القائم على وجود دولتين. وقد أثار استياءنا الإعلان في الشهر الماضي عن مناقصات لبناء ١٧١ منزلاً في المستوطنات في القدس الشرقية، والقرار الأخير لوزارة الدفاع الإسرائيلية بإعادة تصنيف البؤر الاستيطانية الخارجية غير القانونية لغيفات سلعيت، بصفتها جزءاً من المستوطنة المحاذية. فأية خطوة تكرِّس وجود المستوطنات في الضفة الغربية، هي مخاطرة بتوجيه رسالة مفادها أنّ إسرائيل غير جادّة في دعمها للحل القائم على وجود دولتين.

وبموازاة شركائنا الأوروبيين، ندعو أيضاً إسرائيل إلى التوقّف عن هدم المنازل والهياكل الأساسية الفلسطينية في المنطقة جيم من الضفة الغربية، وما يترّتب عليه من ترحيل قسري للسكان، ومعالجة الاحتياجات الإنسانية.

وعلى المدى الأبعد، ينبغي لنا أن نواصل دعمنا للسلطة الفلسطينية. والمملكة المتحدة ستبقى أحد الداعمين الأساسيين لجهود بناء الدولة الفلسطينية، ومساعدة الفلسطينيين على مكافحة الفقر، وبناء المؤسسات وإنعاش اقتصادهم. وإننا سنعمل مع شركائنا الأوروبيين لتشجيع إسرائيل على تسريع الموافقة على المخطَّطات العامة الفلسطينية، وتبسيط

الإجــراءات الإدارية للحصول على تصاريح بناء للمنطقة جيم من الضفة الغربية.

وبــدون النفوذ علــى تلك الأرض، بما يشــمل التخطيط والبنــاء والأمن، فإنّ قابلية البقاء لدولة فلســطينية مســتقبلية، وبالتــالي للحــلّ القائم على وجود دولتين، ســتتقلَّص إلى حدٍّ كبير. ونحن مســتمرون في تقدير العمل الأساســي الذي تقوم به ميدانياً الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك مكتب تنســيق الشؤون الإنسانية، في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونأمل لهذا العمل أن يتواصل بدون عوائق.

ولا يزال القلق يســاورنا بشأن الحالة في غزة، وسنواصل الضغط على الحكومة الإسرائيلية لتخفيف القيود على الحركة والتنقُّل. ومع أننا نتفهّم

الشــواغل الأمنية لدى إســرائيل، فإننا نعتقد أنه يجب أن تكــون لغزة مقومات البقــاء اقتصادياً، لكي يتحقَّق أيّ اتفاق ســلام مســتدام. وفي الوقت نفسه، يجب أن تتوقف الهجمات الصاروخية من غزة إلى إسرائيل. والتصعيد الأخير في مثل تلك الهجمات، لا يؤدي إلاّ إلى تكريس الوضع الراهن.

ومــا فتئنــا نشــهد التغيــير والكفــاح مــن أجــل التغيير عبْر الشــرق الأوســط. وتحقيق حلٍّ ســلمي ودائــم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لن يقتصر على ضمان السلام والأمن لجميــع الأطراف المعنية مباشــرة، بل ســيكون مفيداً للمنطقة برمّتها أيضاً. وإننا ســنواصل حــثّ كلا الطرفين على إظهار القيادة السياسية والشجاعة اللازمتَين لإحراز التقدّم نحو الغاية المشترَكة، وهي الحلّ القائم على وجود دولتين.

الســيد ســانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلــم بالإنكليزية): يودّ وفد بلدي أن يشــكر الســيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية للمجلس اليوم. وهو يؤيد البيان الذي ســيُلقيه اليوم ممثّل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. كما نشــكر ممثّلَي فلســطين وإســرائيل على مســاهمتهما في الإحاطــة الإعلامية صباح اليوم.

إنّ الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة قد دخل الآن عامه الســادس. ولا يبدو أنّ هناك أية بارقة أمل بأنّ الحكومة الإســرائيلية ســترفع الحصار الذي خنق النمــوّ الاجتماعي – الاقتصادي، وأضرّ بالظروف الإنســانية لســكان غزة. وعلى الرغم مــن المطالبات المتكررة لإســرائيل برفــع الحصار، فقد واصلــت تحدّيهــا للقانون الــدولي مع الإفلات مــن العقاب. فيجــب علــى إســرائيل أن تمتثل لمطالبــة المجتمــع الدولي لها بإنهاء الحصار غير القانــوني، الذي زاد معاناة المدنيين العاديين تفاقُماً. ومثل هذا الحصار والقيود المُرافقة المفروضة على الموادّ الأساســية الآتية إلى غزة، هما انتهاك للقانون الإنساني الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة، ومناقضان لإرادة المجتمع الدولي، كمــا ذُكِــر في القــرارات ٢٤٢ (١٩٦٨)، ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، فضلاً عن مبادرة السلام العربية.

ونحــن نرحّــب بالتقــدم الاجتماعــي – الاقتصــادي في الأراضــي الفلســطينية المحتلة، المذكور في تقريــر المدير العام لمنظمــة العمل الدولية لعــام ٢٠١٢، بعنوان "حالة العمّال في الأراضي العربية المحتلة". لكننا شــديدو القلق بشأن خلاصة التقرير المثيرة للإزعاج، بأنّ الإطار الإجمالي يبقى قاتماً بســبب وقائع الاحتلال والتوسُّع بلا هوادة في المستوطنات الإسرائيلية بشكل رئيسي.

وفي هــذا الصدد، نعتقد أنــه من واجب المجتمع الدولي، ولا ســيّما مجلــس الأمن، أن يســتخدم مجموعــة الإجراءات المتاحة له، لضمان الوقف الفوري لاحتلال فلســطين عموماً، وحصــار غزة خصوصــاً. فالفلســطينيون يســتحقّون ما هو أفضل. وجنوب أفريقيا يُحيِّي وكالات الأمم المتحدة المختلفة على جهودها لمساعدة الفلسطينيين في كفاحهم للصمود أمام الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

ويُدين جنوب أفريقيا مجدداً استمرار بناء المستوطنات في الضفة الغربية، وفي القدس الشرقية خصوصاً، الذي ينتهك القانون الدولي وقرارات هذا المجلس. ومن المستهجَن مجدداً أنّ المجلس، الذي تحرَّك بسرعة تستحق الثناء بشأن حالات نزاع في أماكن أخرى من العالم، ما انفكَّ لا يستطيع، ولا يريد أحياناً، أن يُنهي هذه الأعمال غير القانونية.

وبالمثل، نُدين الهدم المستمر للممتلكات الفلسطينية، والعنف الذي يقوم به المستوطنون الإسرائيليون ضدّ السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. والأدلة على تلك الممارسة غير القانونية هي التقارير الأخيرة بشأن سعي إسرائيل إلى الحصول على التفويض لهدم ثماني قُرى فلسطينية صغيرة في تلال الخليل الجنوبية، لإفساح المجال لعمليات التدريب العسكري الإسرائيلي. وآخر الأرقام التي نشرها الأمم المتحدة، والتي تُشير إلى نقص كبير في الأراضي الزراعية ومياه الصيد في فلسطين، ممّا يزيد تقويض النشاط الاقتصادي المستدام، هي مصدر قلق كبير أيضاً.

وفي مسألة السجناء السياسيين الفلسطينيين، يرحّب جنوب أفريقيا بقرار إسرائيل السماح بزيارات عائلية لفلسطينيين مُحتجزين في السجون الإسرائيلية. وجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تيسير تلك الزيارات جديرة بالثناء. لكننا نحثّ الحكومة الإسرائيلية على الوفاء بالتزاماتها في إطار القانون الإنساني الدولي، بضمان سلامة السجناء ورفاههم، بما يشمل حقوقهم الإنسانية الأساسية.

وإننا نُدين الاعتداء على المهاجرين الأفارقة في إسرائيل، وتعذيبهم وقتلهم وإبعادهم، فهذه الأعمال تشكِّل إساءات إلى حقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وإذ تشعر جمعية الاتحاد الأفريقي بالقلق الشديد إزاء مثل هذه الفظائع، فقد ذكّرت إسرائيل أثناء دورتها العادية التاسعة عشرة التي عُقِدت مؤخراً، بالتزاماتها بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١، المتعلقة بمركز اللاجئين، واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٦١، بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية. ونأمل أن تُحاكم إسرائيل أولئك المسؤولين عن الإساءة إلى المهاجرين الأفارقة، وأن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

وعلى صعيد العملية السياسية، يبقى جنوب أفريقيا رهين القلق بشأن فقدان التقدّم البارز. لكننا نشهد المحادثات الخفيضة المستوى بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولا سيّما بشأن تدابير بناء الثقة، التي، إذا نجحت، قد تُمهد الطريق لاستئناف المفاوضات المباشرة التي طال انتظارها.

لقد سمعنا عبارات القلق، وقد أعرب عنها بعض أعضاء المجلس، بشأن كفاءة المجموعة الرباعية. والأمم المتحدة عضو في هذه المجموعة، ولكن من غير الواضح لنا أية قيمة تضيفها إلى معادلتها. وإننا نعتقد أنَّ هناك ضرورة مُلحَّة لاتخاذ خطوة إلى الوراء، وتقييم وظيفية المجموعة الرباعية في تشكيلتها الراهنة، بهدف تعزيز مكاسبها، وتصويب أخطائها ومعالجة مواطن ضعفها، وربّما إعادة تشكيلها أو تفكيكها إذا دعت الحاجة.

وإننا نشجّع الأطراف الفلسطينية على المضيّ قُدُماً في جهودها لتحقيق المصالحة فيما بينها. والدور الذي تثابر مصر على أدائه في هذا الصدد مُرحَّب به جداً. كما نشجّعها على التقدّم سريعاً في التحضيرات للانتخابات المحلية المقبلة، التي نأمل أن تُعزِّز الديمقراطية وتكفل اطّراد الوحدة الفلسطينية الداخلية.

والهجمات الوحشية ضدّ السيّاح الإسرائيليين في بلغاريا في ١٨ تموز/يوليه مُستنكَرة. وجنوب أفريقيا يُدينها بشدة. ومع ذلك، فإن مواصلة إسرائيل لسياستها الاستيطانية تقوض إمكانية إحلال السلام وتنتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. ولا تزال أعمال الطرد مستمرة في المنطقة جيم. وفي أحيان كثيرة جدا، نجد أن العنف الذي يقوم به بعض

المستوطنين يمر من دون عقاب. إن الأنباء الأخيرة عن لجنة ليفي بإدعائها الشرعية والقانونية لفرض الأمر الواقع، إنما تصب الزيت على النار. ونناشد إسرائيل رفضها والعمل فورا على إنهاء انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي.

أما نحن من جانبنا، فسنواصل التأكيد على أن النشاط الاستيطاني بجميع أشكاله يتعارض مع القانون الدولي ويعرقل إحلال السلام. ونأسف لعجز مجلس الأمن والمجموعة الرباعية عن الأعراب صراحة عن رأيها بشأن المسألة. واليوم، ننظر وشركاؤنا الأوروبيون في طرق معينة للرد على هذه السياسة التي أصبحت تشكل التهديد الرئيسي لحل الدولتين.

إن جدوى ذلك الحل تقتضي قيام الطرفين بتنفيذه. لذلك، نؤكد من جديد دعمنا للسلطة الفلسطينية الضعيفة. إذ تستبد بالسلطة الفلسطينية أزمة مالية غير مسبوقة. ونكرر مرة أخرى نداءنا للمانحين حشد الدعم لبناء دولة فلسطينية يقودها بشجاعة ونجاح رئيس الوزراء سلامة فياض تحت قيادة الرئيس عباس.

بالمقابل، من المهم تحقيق تقدم في تدابير بناء الثقة التي تمكن من استئناف الحوار. وقد شجعتنا مواصلة الاتصالات بين الطرفين ولكن يجب أن تؤدي مناقشاتهما إلى إيماءات ملموسة بشأن هذه القضايا من قبيل الأسرى المحتجزين قبل ابرام اتفاق أوسلو وأسلحة الشرطة الفلسطينية.

أن تدابير بناء الثقة هذه ليست بديلة لعملية تفاوض موثوقة. لقد أكدت فرنسا مرارا وتكرارا، هنا وفي الجمعية العامة، ضرورة تحديد إطار للمفاوضات. وعلاوة على القيادة اللازمة، لا يمكن استئناف المفاوضات بمصداقية من دون وضع معايير واضحة وجدول زمني منطقي وضمانات ضد عدم احترام قرارات المجتمع الدولي. ونأمل أن يكون بوسع الأطراف المعنية كلها، بما في ذلك في المجلس، المساهمة في وضع هذا الإطار. وإذا لم يبدأ هذا التفكير في أقرب وقت ممكن، علينا أن نعرب عن مخاوفنا بأن حل الدولتين لا يعدو كونه أمنية زائفة وأن السلام بعيد المنال.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أعرب عن شكري للرئاسة الكولومبية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. كذلك أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سيري، على إحاطته الإعلامية.

لقد أضحى تقليدا عند النظر في الديناميكيات السياسية في منطقة الشرق الأوسط التركيز على طائفة من التغيرات التي تواجهها المنطقة في أعقاب الربيع العربي. و لم يسبق قط للمنطقة أن شهدت تحولا واسع النطاق ونابعا من الداخل. إن المنطقة، في غفلة من الزمن، وجدت نفسها في صدارة الخطة الأمنية الدولية واستحثت مناقشة مكثفة بشأن الأسباب التي حملت على عمليات التحول هذه، ومسار العمل والاستراتيجيات التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها والمستقبل الذي تتنبأ به هذه الأحداث للمنطقة بأسرها.

ومن دون شك، ينبغي لمناقشتنا اليوم أن تكون محاولة أخرى للاستذكار والتحليل والتأمل في التغيرات الحيوية التي اكتنفت مجتمعات الشرق الأوسط ولا تزال تكابدها. إن شعوب الشرق الأوسط جديرة بالتهنئة على تصميمها وحزمها على تحقيق درجة أكبر من الحرية وقدر أكبر من المشاركة السياسية. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من القضايا الهامة لا تزال معلقة، وبدأنا ندرك أنه لا توجد حلول سهلة أو سحرية لها. وبينما هناك أفاق تبشر بالخير، فإن تحديات الانتقال قاسية، وإلى حد ما تبعث على الخوف. إزاء هذه الخلفية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده، وأن يوجه جهوده الجماعية نحو مساعدة بلدان المنطقة لجعل انتقالها ناجحا ومستداما وثابتا.

وإذا ما ألقى المرء بنظرة على التحديات المتمثلة في عمليات التحول الجديدة الاستثنائية في الشرق الأوسط، لا يسعه إلا أن يتأمل في التحديات الأمنية التقليدية الدائمة، وبصورة أكثر تحديدا في الصراعات المسلحة السائدة في المنطقة. ومن الواضح أن حلها أمر حتمي لإحلال السلام الدائم والاستقرار والأمن في المنطقة، وأن احترام القانون الدولي ينبغي أن يكون أولوية في هذه العملية. وفي الوقت نفسه، يمثل التماسك السياسي أحد الشروط الرئيسية، إذا ما أريد للمطالب المشروعة أن تفضي إلى النتيجة المرجوة. ومن الواضح أن المرء بينما يلتمس العدالة، لا يمكنه في الوقت نفسه أن يناصر الإجحافات في مجالات أخرى أو يشجع عليها.

وعلى صعيد أكثر تحديدا، نود مرة أخرى أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط التي لم تراوح مكانها مع عدم إحراز أي تقدم ملموس نحو استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين. وإزاء هذه الخلفية، نرى أن بناء المستوطنات وتوسيع نطاقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وتشريد السكان المدنيين، والإجراءات التي تتسم بفرض العقوبة الجماعية على المدنيين، والمحاولات الرامية إلى إضفاء الشرعية على الأعمال غير القانونية، كلها أمور تبعث على القلق الكبير. وهذه التدابير تمثل تجاهلا صريحا للقانون الدولي وازدراء لحقوق الإنسان، وتلقي عبئا هائلا على المدنيين واضعة عقبة كبيرة في طريق عملية السلام، والأخطر من ذلك، أنها تهدد حل الدولتين، وقيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء.

ومن الواضح أنه ما من بديل للسلام والمفاوضات. غير أن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل السياسية في حالات الصراع المسلح والاحتلال العسكري لا يمكن استخدامه كذريعة لعدم احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة وحالات مماثلة في أجزاء أخرى من العالم، نمضي انطلاقا من أهمية إعادة تأكيد استمرار انطباق جميع المعايير القانونية الدولية ذات الصلة، وإبطال الأعمال الرامية إلى ترسيخ الاحتلال العسكري، والبدء باتخاذ تدابير عاجلة نحو إزالة الآثار الضارة لهذه الأعمال، وعدم التشجيع على أي ممارسات أخرى من نفس الطابع أو مماثلة لها. إن الأعمال غير القانونية في الأراضي المحتلة لا يمكن الاعتراف بها في ظل أي ظروف.

إن مجلس الأمن باضطلاعه بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، لا بد له من الرد بصورة ملائمة لإنهاء الممارسات والسياسات غير الشرعية وضمان مراعاة واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. نؤيد الجهود الجاري الاضطلاع بها حاليا لتحقيق المصالحة الفلسطينية، ونعرب عن أملنا في أن تتحقق الوحدة الفلسطينية من أجل تحقيق التطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

بمناسبة هذه المناقشة، سيقتصر بياني على تناول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والحالة في سوريا. قبل ذلك، أود أن أكرر إدانة بلدي الشديدة، للعمل الإرهابي الجبان الذي نفذ ضد سياح إسرائيليين في ١٨ تموز/يوليه في بلغاريا، مما أسفر عن مقتل وجرح عدد من الأشخاص. ونعرب مرة أخرى عن تعازينا لحكومتي إسرائيل وبلغاريا، وإلى أسر الضحايا. ونتمنى للجرحى الشفاء العاجل.

لم تشهد الحالة على الأرض، فيما يخص الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أي تقدم ملموس منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذه المسألة (أنظر S/PV.6788). ولا تزال ثمة مخاوف ناجمة عن المبادرات المتخذة من جانب واحد والاستفزازات الصادرة عن كلا الطرفين، التي لا تزال تقوض الثقة. بالفعل، لم تتوقف الأنشطة الاستيطانية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت إصدار تصاريح لتشييد مستوطنات

جديدة، وطرد العائلات الفلسطينية، بمن في ذلك اللاجئون، من منازلهم، بما في ذلك في بيت حنينا.

وتعتقد توغو أنه يتعين على السلطات الإسرائيلية أن تتخذ الخطوات المناسبة ليس فقط لوضع حد لأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، ولكن أيضا لتقديم مرتكبيها للعدالة. في ذلك الصدد، فإننا نرحب بحكم المحكمة الإسرائيلية العليا، القاضي بطرد المستوطنين الذين احتلوا بالقوة منازل في بيت حنينا. ونشير إلى أنه نتيجة لهذا الحكم، أعلنت عائلات المستوطنين في حزيران/يونيه أنها ستغادر طواعية. كما يهنئ بلدي البرلمان الإسرائيلي، الذي، رفض في ٦ حزيران/يونيه، مشروع قانون كان سيرخص بأثر رجعي منازل المستوطنين التي بنيت على أراض فلسطينية خاصة. ومن المرجح أن تساعد تلك الخطوات الشجاعة على تخفيف حدة التوتر، وينبغي أن تستمر من أجل تهيئة مناخ موات لاستئناف المفاوضات المباشرة، التي نأمل بشدة في رؤيتها.

في ذلك السياق، فإننا نعتقد أن الحصار المستمر على قطاع غزة لا يسهم في استئناف العملية التفاوضية. لذلك فإننا ندعو إسرائيل لرفع الحصار، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). كما نحث إسرائيل أيضا على عدم عرقلة إعادة بناء البنية التحتية التي تضررت أو دمرت، والموافقة على المشروعات المعلقة التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، بما في ذلك في مجال البناء. علاوة على ذلك، تظل مسألة السجناء السياسيين مصدر قلق بالنسبة إلينا. وبينما نرحب بالإفراج مؤخرا عن عدد من هؤلاء، فإننا نعتقد أنه يتعين على الأطراف مواصلة المفاوضات لتوسيع هذا البرنامج تدريجيا ليشمل جميع المعتقلين المتبقين.

إننا نحث إسرائيل على وضع حد لتصرفات المستوطنين المستهجنة، ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة والعمل من أجل السلام، لكننا نعرب أيضا عن قلقنا العميق إزاء استمرار إطلاق الصواريخ على إسرائيل من غزة، وجميع أعمال العنف والاستفزاز من قبل حماس والجماعات المرتبطة بها، الموجهة ضد إسرائيل.

يتعين على السلطة الفلسطينية، التي نشيد بالتقدم المشجع الذي أحرزته في العديد من المجالات في الضفة الغربية، خصوصا في مجال الأمن، أن تواصل جهودها في إطار المصالحة مع حركة حماس، لمطالبة تلك المنظمة بنبذ العنف والانضمام إلى المبادرات التي تهدف إلى التوصل إلى حل شامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال الحوار والتفاوض. ويعتقد بلدي دائما أن طريق الحوار يشكل أفضل خيار ممكن لتحقيق تسوية دائمة للقضية، ويحث الطرفين على إيلائه مكان الصدارة، رغم أن أوجه قصوره قد ظهرت، وينبغي القول إنها ترجع بالأساس إلى انعدام الإرادة السياسية والالتزام الرسمي من كلا الطرفين.

في ذلك الصدد، تحث توغو مرة أخرى المجموعة الرباعية على مواصلة جهودها لدفع الطرفين إلى استئناف المفاوضات المباشرة، وترحب بالتزام الأردن بهذه المسألة، وتشجع ذلك البلد على مواصلة العمل في الوقت المناسب من أجل استئناف المفاوضات المباشرة.

فيما يخص سوريا، لا يزال بلدي قلقا للغاية جراء أعمال العنف التي لا تزال ترتكب في جميع أنحاء البلد. لقد دفع رفض الحكومة والمعارضة تنفيذ خطة المبعوث الخاص المشترك، السيد كوفي عنان، المؤلفة من ست نقاط، والقرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) البلد إلى أتون حرب أهلية. و تعتقد توغو أن عدم قدرة المجلس على التحدث بصوت واحد قد ساهم إلى حد كبير في نشوء هذه الحالة، التي أصبحت الآن

خارج نطاق سيطرة الأمم المتحدة. على الرغم من أننا نرحب باعتماد القرار ٢٠٥٩ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا لشهر واحد، نحن مضطرون لأن نلاحظ بأنه كان لذلك تأثير ضئيل على الأحداث، حيث أن القتال هو ما يفضله الطرفان. والإعلان عن انسحاب نصف عدد المراقبين، يشكل دليلا على عدم قدرة البعثة حاليا على العمل في الميدان.

لكن لأوانلم يفت ا بعدلكي يتحمل المجلس مسؤولياته قبل انتهاء الولاية، حيث أن الأزمة السورية أصبحت تشكل الآن تحديا للبشرية جمعاء، وتمثل فشلا للمجتمع الدولي، ولمجلس الأمن بوجه خاص، الذي ينبغي أن نذكر بأنه يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وبدلا من أن يستسلم ا العالم بأسره لليأس، ينبغي أن يواصل السعي إلى التوصل إلى حل للأزمة السورية. وينبغي للبلدان التي لديها نفوذ حقيقي على الطرفين القيام بمزيد من الضغط من أجل حثهما على وقف القتال، وإعطاء الأولوية للحوار على أساس خطة النقاط الست، والبيان الختامي الذي اعتمد في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه (S/2012/522، المرفق). ويظل تشكيل حكومة وحدة وطنية، من قبل السوريين أنفسهم، أفضل وسيلة للتغلب على الأزمة. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا نرحب بالإعلان الذي صدر مؤخرا في وسائل الإعلام والذي مفاده أن المعارضة السورية مستعدة لقبول حكومة انتقالية بقيادة عضو في نظام الأسد.

إن الحالة الراهنة في سوريا تثير مخاوف حقيقية من امتداد الحرب إلى الدول المجاورة. وتزيد الاشتباكات الطائفية التي حصلت الشهر الماضي في طرابلس في لبنان، وعمليات التوغل التي قام بها جنود سوريون في مرتفعات الجولان، في انتهاك لاتفاق عام ١٩٧٤، من حدة تلك المخاوف. ويشعر بلدي أيضا بالقلق جراء التهديد الأخير باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من قبل السلطات السورية. و نحث الحكومة السورية على ممارسة ضبط النفس والتصرف بمسؤولية والحفاظ على الأمن الإقليمي الهش.

أخيرا، نحث توغو جميع الأطراف على تجنب تصدير الحرب خارج حدود سوريا، وتدعو بلدان المنطقة إلى مواصلة العمل مع السوريين من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كولومبيا.

لقد شكرت من قبل، السيد سيري على إحاطته الإعلامية الدقيقة والثاقبة للغاية. بصفتي رئيس مجلس الأمن، وزعت في ١٩ تموز/يوليه بيانا صادرا عن هذه الهيئة يدين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي على السياح الإسرائيليين في بلغاريا، الذي أودى بحياة مواطنين إسرائيليين وبلغاريين. ويؤكد بلدي رفضه التام لهذا العمل المشين، ويكرر تعازيه لعائلات الضحايا.

قدمت كولومبيا دائما بوضوح وبشكل محدد رؤيتها الخاصة بدولة فلسطينية تعيش في سلام مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دوليا، تكون نتيجة اتفاق يضمن التعايش بين الشعبين. لذلك نكرر اليوم أن المفاوضات بين الطرفين هي السبيل الوحيد القابل للتطبيق، من أجل التوصل إلى حل شامل ومنظم ودائم.

إننا ندعم عمل المجموعة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد المسعى الخاص بإيجاد حل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، و مبادئ مدريد، وخارطة الطريق الواردة في بيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ونأسف لأنه، رغم الجهود الفردية

والجماعيــة لأعضاء المجموعة الرباعية، ومختلف بلدان المنطقة، لم تتمكــن الأطراف مــن تجاوز العراقيل القائمة أو اســتئناف المفاوضات الثنائية المباشــرة بدون شــروط مسبقة كيما تنجح المحادثات. وباتت تهيئة تدابير بناء الثقة مسألة ملحة.

وإنــني أرى أن تعليق الأمــين العام بان كي – مون الذي ورد في رسالته إلى المشاركين في اجتماع الأمم المتحدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي بشأن قضية فلسطين، المعقود في بانكوك في ١٠ تموز/يوليه، وثيق الصلة للغاية، إذ قال:

”إن الأعمــال الأخــيرة علــى أرض الواقع لا تســهم في تهيئــة منــاخ مؤات للحوار. فقد واصلت إســرائيل أنشــطتها الاستيطانية، خرقاً للقانون الدولي ولالتزاماتها بموجب خريطة الطريق.“

وفضــلاً عن ذلــك، فإن عملية المصالحة الفلســطينية التي تجــري في إطار التزامــات منظمة التحرير الفلســطينية، بقيادة الرئيس عباس، ما فتئت تشــكل عنصراً هاماً في تحقيق السلام الدائم بين الفلسطينيين وإسرائيل. ونرى أن حكومة فلسطينية موحــدة أساســي لتحقيق حــل الدولتين على أســاس مبدأي الاعتراف المتبادل والتعايش السلمي.

وفي حــين تســتمر الجهود لاســتئناف محادثات الســلام بين الفلسطينيين والإســرائيليين، يرى بلدي من الأهمية بمكان أن تســتأنف الجهود لتعزيز الموقف المالي للســلطة الفلسطينية وتنشــيط الاقتصــاد الفلســطيني. وبغية تحقيق نمــو اقتصادي مســتدام وإيجاد فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثمة حاجــة إلى بذل الجهود بهدف زيادة ثقة المســتثمرين وإطلاق الطاقات الهائلة للقطاع الخاص الفلسطيني.

وينبغي للمجتمع الدولي النهوض باحترام حقوق الإنسان وحماية جميع المدنيين الفلســطينيين والإســرائيليين بلا استثناء. وذلك يشــمل وقــف إطــلاق الصواريخ من قطــاع غزة إلى إســرائيل. وليــس هناك مــبرر على الإطلاق لتلــك الهجمات العشــوائية ضــد المدنيــين. فلــكل من الشــعبين الفلســطيني والإســرائيلي الحــق في العيش في ســلام وأمــن وكرامة، دون خوف من العنف العشوائي.

إن الأزمة السورية تشكل تهديداً صارخاً للسلام والأمن في المنطقــة، حيث الظروف هشــة بالفعــل، والمنطقة في حالة ترقــب حذر. لذلك، فإننا نأســف لتقاعــس مجلس الأمن عن العمــل بطريقة أكثــر حزماً، بغية وقف العنــف وإراقة الدماء وتيسير الحل السياسي.

وأود أن أســترعي الانتباه إلى الآثــار التي قد تترتب على المأســاة المدمرة التي تشهد سوريا فصولها، خاصة عندما يتعلق الأمر بتوفير الاســتقرار والحماية والوصول الإنســاني لـ ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ يعيشــون في ذلك البلد. فعدم قدرة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على كفالة الحماية للعاملين الإنســانيين والمنشآت الإنسانية في ســوريا أمر يبعث على القلق. ونهيب بكل الأطراف أن تتخذ التدابــير الضرورية لحمايــة الأرواح وتجنب النزوح القســري وكفالــة الحماية للاجئــين الفلســطينيين المحاصرين في خضم النزاع المســلح الذي تشــهده ســوريا. وينبغي كذلك احترام حياديــة مرافق الأمم المتحدة وســلامتها في المناطق التي يعيش فيها الفلسطينيون وغيرهم من المدنيين.

وختاماً، فإننا نشــعر بالقلــق إزاء الحوادث التي تقع على الحدود الســورية – اللبنانية، حيث أنها تشكل انتهاكاً لسيادة لبنان واســتقلاله وســلامته الإقليمية والسياســية، بما في ذلك قــرارات مجلس الأمن ذات الصلة. علينا أن نحافظ على التزامنا الثابت بدعم حكومة الرئيس ســليمان ورئيس الوزراء ميقاتي للوفاء بالتزاماتهما الإنســانية إزاء السوريين اللاجئين إلى لبنان. ووفقــاً لمكتب مفوض الأمم المتحدة الســامي للاجئين، هناك

٣٠ ٠٠٠ لاجـئ مـن هذا القبيـل، منهـم ٢ ٥٠٠ بانتظار تسجيلهم.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): أولاً، أتوجه بالشكر للسيد روبرت سـيري على إحاطته الإعلامية الشـاملة. وأجدد أمام المجلس اليوم تمسـك لبنان بضرورة التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) بكل أحكامه، وأنوه في هذا الصدد بالجهود المشكورة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ولا يسعني في البداية أيضاً إلا أن أؤكد للمجلس أن لبنان سـوف يبقى على موقفه المبدئي في الدفاع عن وحدة سـوريا وسـيادتها، وحق شـعبها في العيش بحرية وكرامـة، وأن ينعم بالأمن والسلام.

واسمحوا لي الآن أن أعود إلى الموضوع الرئيسـي لجلسـة المجلس اليوم، ألا وهو الصراع العربي – الإسرائيلي وتداعياته. تعلمون، سـيدي الرئيس، ولا شك، أن وزير دفاع إسرائيل، إيهـود باراك، صـادق أمس الأول على قـرار بهدم ثماني قرى جنـوب الخليـل في الضفـة الغربية المحتلة. قرى يسـكن فيها الفلسـطينيون العرب منذ حوالي ٢٠٠ سـنة، وهي قرى مجاز والتبـاني وصفتي والفخيت والحلاوة والمركز وجنبة والخروبة. ويقضي القرار بطرد سكانها، وعددهم حوالي ١ ٥٠٠ نسمة، بداعـي أن الجيـش الإسـرائيلي يحتاج إلى تلـك الأراضي من أجل تدريباته العسـكرية. وتجاه طبيعة هذه الخطوة التي تهدف إلى قضم مزيد من الأراضي الفلسـطينية وإنشـاء منطقة عازلة جديـدة في جنوب الضفة الغربية، على الحدود المحاذية للخط الأزرق، وما ينتج عنها من تهجير للأهالي وتدمير ممتلكاتهم.

وكدولـة تلتزم بميثاق الأمم المتحـدة، وتحرص تالياً على أن يضطلع مجلس الأمن بدوره كاملاً في صون السـلم والأمن الدوليين، من واجبنا أن نسـأل، ومن حقنا أن نعرف، سيدي الرئيس، هـل من خطوات تعتزمون اتخاذهـا لوقف مثل هذه الأعمال الإسـرائيلية؟ وما هي تلك الخطوات؟ أم إن مجلسكم سـيبقى مسلوب الإرادة مشـلولاً تجاه الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لأحكام القانون الدولي واسـتهتار إسرائيل بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة؟

السـيد الرئيس، تعلمون دون شـك، أيضـاً، أن اللجنة التي شـكلها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، برئاسة القاضـي المتقاعد إدموند ليفـي للنظر في الوضع القانوني للبؤر الاسـتيطانية في الضفة الغربية وسبل تشريعها، قد خلصت في تقريرها الصادر في مطلع هذا الشـهر إلى أن إسرائيل ”ليست دولـة احتـلال من وجهة نظر القانون الـدولي“ – نعم هكذا حرفياً – وأن ”كافة أعمال الاستيطان شرعية“، لاسيما تلك الـتي توصف بأنها ”غير شـرعية“. وأوصت لجنـة ليفي بمنح حقوق ملكية للمسـتوطنين وإنشاء سـجل عقاري إسرائيلي مـوازٍ لهـم. ودعت إلى تغيـير القانـون الأردني المعمول به في الضفـة الغربيـة بشـأن الأراضي، كمـا أوصت بإلغـاء قرار المحكمة العليا الإسرائيلية الصادر في عام ١٩٧٩ ”الذي يحظر مصادرة أراضٍ لأغراض عسـكرية، وبهدف بناء مسـتوطنات عليها تسهيلاً لممارسة حق اليهود في الاستيطان في كل أرجاء يهودا والسامرة“.

ولعـل مـن أبلغ ما قيـل في تقرير لجنة ليفـي هو ما جاء في ٩ تموز/يوليه الحالي على لسـان المحامي ميخائيل سـفارد، المستشـار القانوني للمنظمة الإسـرئيلية لحقوق الإنسان ”يش دين“. حيث قال:

(تكلم بالإنكليزية)

”ولدت لجنة ليفي في الخطيئة بهدف إضفاء الشرعية على جريمة، وقد أنجزت مهمتها بشكل كامل. تقريرها ليس تقريـراً قانونياً وإنمـا تقريـر أيديولوجي يتجاهل

المبادئ الأساسية لسيادة القانون. ويبدو أن أعضاء لجنة ليفي قد سقطوا في جحر الأرنب، مثلما سقطت فيه آليس في قصة آليس في بلاد العجائب، وتقريرهم مكتوب في بلاد العجائب، إذ تحكمه قواعد العبث: ليس هناك احتلال، وليست هناك بؤر استيطانية غير قانونية، وعلى ما يبدو ليس هناك حتى شعب فلسطيني. لذا فليس لنا إزاء ذلك إلا أن نردد على لسان أليس: 'هذا أسخف حفل شاي حضرته في حياتي!'''

في السياق نفسه، كتب إيال غروس، في ١٠ تموز/يوليه، مقالاً افتتاحياً عن تقرير لجنة ليفي في صحيفة هآرتس، قال فيه:

''بماذا تصفون احتلالا تعمد فيه الدولة القائمة بالاحتلال إلى إدخال مواطنيها بزعم أنهم سكاناً وتستغل الأرض والمياه والموارد الطبيعية الأخرى؟ وبماذا تصفون نظاماً تعيش فيه فئتان من السكان تحت قانون مختلف يطبق وفقا لجنسيتيهما؟ إنْ كان ثمة أي خير يمكن أن يأتي من لجنة ليفي فهو الكشف عن النفاق أنه في ظل هذا التصور للاحتلال يكمن نظام هو أشبه شيء بمزيج من الاستعمار والفصل العنصري''.

هذه هي كلمات السيد غروس في صحيفة هآريتس.

وتجاه خطورة خلاصات لجنة ليفي وأبعادها، اسمحوا لي ثانيةً، سيدي الرئيس، بأن أسأل: هل من خطوات تعتزمون اتخاذها في هذا المجلس الموقر للتذكير بحقيقة أحكام القانون الدولي وبقرارات هذا المجلس والجمعية العامة لمنظمتنا بشأن لاشرعية الاستيطان؟ أم أن مجلسكم سيبقى هنا أيضاً مسلوب الإرادة، مشلولاً؟

سبق أن ذكرنا مراراً أمام مجلسكم الموقر أن المادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب تنص على أنه ''لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحِّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها''. وكذلك سبق أن أشرنا مرارا إلى أن مجلس الأمن، منذ أكثر من أربعين سنة، بعد ما أعاد التأكيد في قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) على أن اتفاقية جنيف الرابعة هذه ''تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧''، اعتبر في الفقرة العاملة الأولى منه ''أن سياسة إسرائيل وممارستها بإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ليس لها مستند قانوني وتشكل عقبة خطرة في وجه التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط''. وهل من حاجة إلى التذكير، إذ أن محكمة العدل الدولية قد فصلت في الفقرة ١٢٠ من رأيها الاستشاري بشأن قضية الجدار بالقول: ''إن المحكمة تخلص إلى أن المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قد أنشئت خلافاً للقانون الدولي''.

الأحكام القانونية بشأن الاستيطان واضحة إذن كل الوضوح. وكذلك واضحةٌ كل الوضوح الممارساتُ الإسرائيلية المستمرة منذ عام ١٩٦٧ في تحديها لهذه الأحكام، إذ تجاوز عدد المستوطنين نصف المليون في أكثر ١٢٠ مستوطنة، بخلاف البؤر الاستيطانية، وهي تقتلع، بما يرتبط بها من طرق التفافية ومعسكرات، نحو ٤٢ في المائة من أراضي الضفة الغربية.

لكن يبقى سؤالنا لكم: إلى متى يظل مجلسكم مسلوب الإرادة ومشلولاً، ومتخلفاً عن التصدي للاستيطان الإسرائيلي وتحمل مسؤولياته بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة؟

السيد خليل (مصر): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين. في البداية، أود أن أعرب عن تقدير الحركة للسيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى

منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، على إحاطته للمجلس.

تظل حركة عدم الانحياز راسخة في اقتناعها بحاجة المجتمع الدولي الملحة إلى التصرف بحزم وبشكل جماعي للوفاء بما يقع عليه من الالتزام الطويل الأمد والمسؤولية عن تحقيق الحل القائم على وجود دولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وإيجاد الحل العادل لقضية فلسطين بجميع جوانبه، على أساس القانون الدولي ومرجعية عملية السلام، بما في ذلك قرارات مجلس. لقد طال انتظار استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية. إن استمرار تأجيلها ليس من شأنه ألا أن يجعل ذلك الهدف بعيد المنال.

تجدد حركة عدم الانحياز الإعراب عن رأيها القائل بضرورة التحرك الدولي الجدي في الوقت المناسب. إن الفرص المتاحة لتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين، على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تتضاءل بسرعة. وتذكر الحركة، في هذا الصدد، بأن الطلب الذي قدمته فلسطين، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، للحصول على عضوية الأمم المتحدة، يتسق مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال. وتتطلع الحركة إلى أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته بالتصرف بطريقة تعترف بالحقوق الشرعية والتاريخية للشعب الفلسطيني وتسهم في جهود السلام.

وتأسف الحركة لأن جميع الجهود التي بذلتها حتى الآن الأطراف الدولية والإقليمية، بما في ذلك المجموعة الرباعية، لم تحقق أي تقدم بسبب العرقلة المتعمدة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ورفضها احترام معايير عملية السلام وإصرارها على الاستمرار في تغيير الحقائق على الأرض، في تناقض تام من الحل القائم على وجود دولتين، وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد وصف الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال زيارته لمصر يوم ١٨ تموز/يوليو، تلك السياسات الإسرائيلية بأنها تغلق الباب في وجه العملية السياسية.

تدين الحركة بشدة الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا سيما بناء وتوسيع المستوطنات والجدار العازل، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وتشريد السكان المدنيين الفلسطينيين، والمحاولات الدؤوبة لإضفاء الشرعية على الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، كما أظهر ذلك مؤخرا تقريرٌ صدر بتكليف من الحكومة الإسرائيلية، وهو ما يعرف بتقرير لجنة ليفي، الذي أشار إلى أن الضفة الغربية ليست أرضاً محتلة وأن المستوطنات بالتالي قانونية.

وتشدد الحركة على أنه لا بد من إنهاء هذه الأعمال، إذ أنها تقوض استئناف مفاوضات ذات مصداقية وتعرقل التوصل إلى حل سلمي عادل ودائم وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

وفي ضوء الظروف بالغة الصعوبة على الأرض، تدعو حركة عدم الانحياز مرة أخرى إلى تنفيذ التوصيات التي تقدمت بها السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى مجلس الأمن في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بشأن الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير محددة ضرورية، على وجه الخصوص، لمعالجة الآثار الخطيرة لسياسات إسرائيل الاستيطانية على الشعب الفلسطيني وأراضيه، بما في ذلك أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الممتلكات الفلسطينية والمدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، فضلا عن الاستفزازات والتحريض، بما في ذلك ضد الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة وتخريب المساجد والكنائس.

وتكـرر حركة عدم الانحيـاز دعوتها إلى مجلس الأمن إلى العمل ومطالبة إسـرائيل، السـلطة القائمة بالاحتلال، بوقف جميـع هـذه الانتهـاكات للقانون الـدولي فورا، بمـا في ذلك القانون الإنسـاني الدولي وقانون حقوق الإنسـان، وبالامتثال بشكل كامل لالتزاماتها القانونية، بما في ذلك التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. لا يمكن التسامح مع إفلات إسرائيل من العقاب بشكل سافر وتجاهلها للقانون.

ولا تـزال حركة عدم الانحياز تشـعر بالقلق جراء الحالة الإنسـانية الحرجة في قطاع غزة. وندعـو مرة أخرى إلى رفع الحصار الإسرائيلي غير الشرعي المفروض على القطاع بصورة كاملـة وفورية، والذي دخل الآن عامه السـادس، في انتهاك للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الإنسـاني الدولي الذي يحظر العقاب الجماعي للسكان المدنيين تحت سلطة الاحتلال. يجب أن تفتح إسرائيل فورا وبلا شـروط جميع معابرهـا الحدودية مع غزة وأن تنهي عرقلتها المستمرة لحرية تنقل الأفراد وجهود الاعمار في قطاع غزة.

وتغتنم الحركة أيضا هذه الفرصة لتعرب عن تأييدها لجهود المصالحة الفلسـطينية، التي تواصل مصر رعايتها، وتأمل في أن تتحقق وحدة الصف الفلسطيني قريبا لصالح التطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وتتطلع الحركة إلى هذا الإنجاز، وإلى إجراء الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية.

وأنتقـل إلى لبنان، تدين حركة عـدم الانحياز انتهاكات إسرائيل المستمرة لسـيادة لبنان، وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتثال التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، من أجل وضع حد لحالة الهشاشة الحالية وتجنب تجدد أعمال القتال.

وفي ما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تؤكد الحركة من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أو قد تتخذها لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغـرافي للجولان السـوري المحتل، فضـلا عن أي تدابير لفرض ولايتهـا القضائية وإدارتها هناك، هي تدابير وإجراءات لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وتطالب الحركة إسرائيل بأن تتقيد بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وتنسحب بشكل كامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

أتكلـم الآن بصفـتي الوطنية. تود مصـر أن تؤكد على الأهمية التي نوليها للعمل الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة دعما للشـعب الفلسـطيني، وخاصة من خلال مواجهة الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تتأثر تأثيرا خطيرا بالسياسات الإسرائيلية بوجه عام وبسياساتها الاستيطانية بصفة خاصـة. وفي هذا الصدد، تشـعر مصر بقلق عميق إزاء القيود التي لا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تفرضها على عمل وكالات الأمم المتحدة في الأراضي الفلسـطينية المحتلة، كما اتضح مؤخرا من الرسالة المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ الموجهة من ممثل إسـرائيل إلى السـيدة فالـيري أموس، وكيلة الأمين العام للشـؤون الإنسـانية ومنسـقة الإغاثة في حالات الطوارئ. ينبغي ألا تستسلم وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في الأراضـي الفلسـطينية المحتلة للضغط من جانب السـلطة القائمة بالاحتلال لمنعها من الاضطلاع بولاياتها لدعم الشعب الفلسطيني.

ليس غريبا ألا تشعر إسرائيل بالارتياح إزاء عمل وكالات الأمـم المتحدة وإزاء مجـرد وجودها في الأراضي الفلسـطينية المحتلـة. إن السـلطة القائمة بالاحتلال التي تقـرر هدم ثماني قـرى في الأراضـي التي تحتلها بذريعـة أن أراضي تلك القرى سـوف تسـتخدم مرافق للتدريب من قبل قـوات الاحتلال، حسـب الأمر الذي أصدره وزير الدفاع الإسـرائيلي في ٢٢ تموز/يوليـه، هي قـوة احتلال ستسـتخدم كل التدابير المتاحة

لها لتفادي مساءلتها عن أعمالها غير القانونية والاستمرار في التمتع بالإفلات من العقاب كما استفادت منه طوال عقود.

ومن بين التدابير السافرة الرسالة التي وجهها ممثل إسرائيل إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، يقول فيها رسميا إن إسرائيل قررت تعليق علاقتها مع هذا المجلس ومع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في كل من جنيف والقدس. ينبغي عدم السماح بأن تمر هذه الإجراءات دون عواقب.

شهد الشرق الأوسط تغييرات هائلة خلال الأشهر الثمانية عشرة الماضية. إن تطلعات شعوب العديد من البلدان العربية نحو الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية تتزايد. إنها سوف تسود. والحالة في سوريا ليست استثناء في هذا الصدد. ترحب مصر بالاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي للتطورات في المنطقة.، بما في ذلك الأزمة السورية، بهدف إيجاد تسوية على أساس خطة النقاط الست، وخاصة إنهاء العنف وحماية المدنيين واحترام وحدة سوريا وسلامتها الإقليمية. بيد أن هذا ينبغي ألا يكون على حساب التصدي للظلم التاريخي الذي عاني منه الشعب الفلسطيني على مدى عقود. ولا ينبغي أن يصرف الانتباه عن القضية الفلسطينية، التي لا تزال المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة. وإذ ترسم العديد من البلدان العربية طريقها نحو الديمقراطية والحكم الرشيد، فإن الوعد المتمثل في شرق أوسط مستقر يسوده السلام لا يمكن أن يتحقق دون إيجاد حل سلمي عادل ودائم يكفل استقلال فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية. لقد حان الوقت ليضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته ويعمل بجدية لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد أوبهراي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم حكومة كندا، أن أشكر الرئاسة الكولومبية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الشرق الأوسط.

هناك غيوم قاتمة تتجمع في سماء الشرق الأوسط. إن المنطقة أكثر تقلبا وأقل استقرارا مما كانت عليه منذ سنوات. نحن نواجه تحديات متعددة وخطيرة بالنسبة للسلم والأمن الإقليميين والعالميين. من الأعمال الإرهابية البربرية التي تستهدف إسرائيل، كما شهدنا في بلغاريا الأسبوع الماضي، إلى المجازر الرعناء التي يرتكبها المتطرفون بحق المدنيين في العراق، ومن العنف في سوريا، الذي يمكن أن يغرق المنطقة في دوامة الاضطرابات، إلى استمرار تقاعس إيران عن الرد بعمل حقيقي لمعالجة شواغلنا إزاء أنشطتها النووية – لقد حان الوقت ليتغلب مجلس الأمن على حالة الشلل التي تعتريه ويعمل بتصميم لحماية السلام والاستقرار بالنيابة عن جميع الدول.

لقد فقد نظام الأسد شرعيته بشن حملة إرهاب ضد الشعب السوري، الذي بدأ حملته من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية بمظاهرات سلمية. لا مستقبل للأسد في سوريا. إن نظامه يثير الصراع الطائفي وعدم الاستقرار الإقليمي. تتزايد التوترات في لبنان وهناك تدفق كبير للاجئين على الأردن وتركيا والعراق ولبنان. إن الديمقراطية القائمة على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان هي أفضل طريقة يمكن للأصوات المعارضة العيش بها معا في سلام. لقد وضع فريق العمل المعني بسوريا في جنيف خطة انتقال واقعية، تستفيد من خطة المبعوث الخاص المشترك عنان ذات النقاط الست. لكنها لن تنجح إلا إذا قام الذين ما برحوا يدعمون نظام الأسد بالسلاح والموارد بالكف فورا عن ذلك. لقد آن الأوان ومضى ليدافع مجلس الأمن عن السلام بفرض جزاءات عالمية وملزمة للضغط على الأسد لاحترام الالتزامات التي قطعها بالفعل. وعدم القيام بذلك خلال المناقشة التي جرت مؤخرا بشأن التجديد لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية يوضح عدم رغبة بعض أعضاء المجلس، على نحو مأساوي، في تحمّل مسؤولياتهم الدولية.

إن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن عدم امتثال إيـران لالتزاماتها الدولية، وبشـأن جهود ذلـك البلد لتطوير الأسـلحة النووية تعـزز قلقنـا العميق إزاء طموحـات إيران والعواقـب الناجمة عن ذلك على الأمن الإقليمي والعالمي. وفي حـين أننا ننوه بأن إيران جلسـت إلى طاولة المفاوضات دون شـروط مسـبقة مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وغيرهـم، فإن تلـك المحادثات لا يمكن أن تسـتمر إلى الأبد بينما أجهزة الطرد المركزي لا تزال تدور في ناتانز وفوردو.

وإيـران بحاجة إلى أن تفهم أن المجتمع الدولي جاد، وأنها من المتوقع أن تتخذ خطوات حقيقية وملموسة لوقف برنامجها لتطوير الأسـلحة النووية قبل تخفيـف أي جزاءات. وتعكف كندا منذ سنوات على تنفيذ بعض أقسى الجزاءات ضد إيران. والآن بـدأ التأثير الكامل للحظر النفطي الذي اسـتهله الاتحاد الأوروبي في ١ تموز/يوليـه. وسـوف لن نكـون قادرين على إقناع السـلطات الإيرانية بأن اللعبة قد انتهت وبأن الوقت قد حان لوقف تخصيب اليورانيوم والامتثال لالتزاماتها الدولية إلاّ من خلال هذا النوع من تضافر الجهود.

والهدف من الجزاءات ليس الشـعب الإيراني، وإنما النظام الـذي يواصـل برنامجه النووي في انتهـاك للقانون الدولي. إنه نظام يخنق حرية التعبير والوصول إلى المعلومات والحرية الدينية، ويحـرم الشـعب الإيراني مـن أن يكون له صـوت ديمقراطي. فبالنيابـة عن تلك الأصـوات التي يتم إسـكاتها داخل إيران، سوف سنواصل التكلم علنا.

ووسـط هذا الصـراع وعدم الاسـتقرار، لا تزال عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين تراوح مكانها. إننا نؤيد تماما الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية اسـتناداً إلى بيانها الصادر في أيلول/سـبتمبر الماضي (انظر SG/2178)، فضلا عن جهود الأردن لجمـع الطرفين معا. ولكن الطرفين بحد ذاتهما يحتاجان إلى استئناف مفاوضات السلام المباشرة دونما تأخير أو شروط مسـبقة. والإجراءات الاحادية مـن أي جانب من الجانبين لا تساعد على اسـتئناف المفاوضات، نظراً لأنها تستبق النتائج. ولا بـد أن أكـون واضحا حيال أن كندا لا يسـعها أن تقبل أي جهد متجدد من جانب السلطة الفلسطينية لتغيير مركزها في الامم المتحدة. فالاخطار عالية جداً لعملية السـلام نفسها، بل أيضا للمنظمة، مثلما رأينا مع حالة التمويل المتعلقة بمنظمة الأمـم المتحدة للتربية والعلـم والثقافة. بـدلاً من ذلك، كلا الطرفين بحاجة الى التوقف عن الكلام عن المحادثات، والى أن يشـمرا عن سواعدهم ويجلسا معا ويبدآ مفاوضات جادة نحو التوصـل إلى حل يقوم على دولتين. واتخاذ إجراءات متضافرة لمكافحة العنف والتحريض على العنف سيسـاعد في تهيئة جو ملائم للتفاوض بشأن السلام.

وإزاء هـذه الخلفية المظلمة جـداً، كانت أول انتخابات رئاسـية ديمقراطية في مصر بصيصا من الضوء ولحظة تاريخية. وتحتفل حكومة بلدي بهذا الإنجاز الهائل من الشـعب المصري كدليل على ما يمكن أن يحدث عندما يُسـمَح للناس بممارسـة حقوقهم الديمقراطية الأساسية. ولكن إجراء انتخابات هو مجرد بداية. الرئيس مرسـي يواجه العديد من التحديات. وسـوف يكـون الطريق طويلاً أمام الإدارة الشـاملة التي تفي بتطلعات جميع المصريين نحو قـدر أكبر من الحرية والديمقراطية واحترام سيادة القانون. ونحن على أهبة الاستعداد لدعم الرئيس مرسي في هـذا الصـدد. وفي الواقع، إن أحد التحديـات الملحة التي يواجهها هو الحالة الأمنية غير المسـتقرة في شبه جزيرة سيناء، التي تخلّف آثارا عميقة على إسرائيل. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتزام الرئيس مرسـي بالتعهدات والمسـؤوليات الدولية لمصر ازاء حماية الأقليات الدينية.

السـماء مظلمة في الواقع فـوق المنطقة، ولكن هذه الهيئة يمكنها اختيار ممارسة صلاحياتها وسلطتها، ويمكنها العمل على توفير الدعم لها. فلقد حان الوقت للقيام بذلك.

الرئيــس (تكلم بالإسـبانية): أعطي الكلمــة الآن لممثل اليابان.

الســيد نيشــيدا (اليابان) (تكلـم بالإنكليزيــة): أود أن أشكركم، الســيد الرئيس، على إعطائي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

لا تـزال اليابان تشـعر بقلق بالـغ إزاء تدهور الوضع في ســوريا على مدى الاشهر الســتة عشر الماضية، وتأسف أسفا عميقــا لوفاة عــدة آلاف من النــاس نتيجة اســتمرار أعمال العنــف. إننــا ندين تقاعس الســلطات الســورية عــن الوفاء بالالتزامات الخاصة بها، فضلا عن زيادة اســتخدامها للأسلحة الثقيلة، وسائر الانتهاكات والتجاوزات كافة لحقوق الإنسان في ســوريا. فاستمرار ســفك الدماء غير مقبول على الإطلاق ويجب أن ينتهي الآن.

إن اليابــان تدعم بشــدة الجهود الدبلوماســية التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الســيد كوفي عنــان. ونحن ندعــو جميع الأطراف الســورية، وبخاصة الســلطات السورية، الى تنفيذ خطة السيد عنان ذات النقاط الســت دون قيد أو شرط وبسرعة. ويجب أيضا تنفيذ الخطــة الانتقالية المنصوص عليها في بيــان فريق العمل المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيــه، بهــدف إحلال نظام سياســي ديمقراطي وتعددي.

وما فتئت اليابان تتعاون مع شــركائها لحث الســلطات الســورية على وقــف اعمال العنــف وتنفيذ تدابير ملموســة لانتقال سياســي بقيادة ســورية، بما في ذلــك عن طريق إطار أصدقاء ســوريا. وتــرى اليابان أنه من المؤســف للغاية أنه في الأســبوع الماضي، ونظراً لممارســة حق النقض، فشــل مجلس الأمــن في التوحد والتكلم بصوت واحد (انظر S/PV.6810)، تمشــيا مــع الجهود الدوليــة الأخرى. وســتواصل اليابان بذل قصــارى جهدهــا في كل فرصة تعاونا منها مــع البلدان ذات التفكير المماثل.

وتقــدر اليابــان تقديرا عاليــا العمل المتفــاني لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية. وتأسف اليابان في الوقت نفسه أن البعثة اضطرت إلى تعليق أنشطتها التشغيلية نظــراً لتصاعد أعمال العنف. وكما ينص عليه القرار ٢٠٥٩ (٢٠١٢)، ندعو الأطراف الســورية الى ضمان ســلامة أفراد البعثــة وحرية تنقلهــم ودخولهم. كما نود أن تتحســن البيئة السياسية والأمنية كي تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها بفعالية.

كذلك تشعر اليابان بالقلق إزاء الوضع الإنساني المتدهور للشــعب الســوري. ولهذا الســبب، قررت حكومة اليابان في أيار/مايو تقديم منحة مساعدات إضافية بقيمة ٥ ملايين دولار بالتعــاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة الســامي لشــؤون اللاجئــين، وبرنامــج الأغذية العالمي، ومكتــب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ونؤكد على أهمية السماح للعاملين في المجــال الإنســاني بالوصــول دون عائــق إلى الأشــخاص المحتاجين إلى المساعدة.

وفي ما يتعلق بعملية الســلام في الشــرق الأوسط، تدعم اليابان الجهود التي يبذلها الفلســطينيون لإقامة دولة مســتقلة، وتظل ملتزمة باستمرار تقديم المساعدة في هذا الصدد. وندعو إســرائيل في هذا الخصوص الى دعم الاســتقرار المالي للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك عن طريق تمكين تحويل الضرائب دون انقطاع إلى السلطة الفلسطينية.

وتؤيد اليابان بشــدة الحل القائم على دولتين بحيث تعيش إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. ومن المؤسف أن المفاوضات المباشــرة بــين الطرفين قد علقــت لمدة عامــين تقريبا. وندعو إســرائيل الى عدم قبول الوضع القائم على الأرض، والمشاركة الايجابية في الحوار مع الفلســطينيين. ونود أيضا أن نذكّر كلا

الجانبين بأن الحل القائم على دولتين لن يتحقق إلا عن طريق المفاوضات المباشرة الصادقة بين الطرفين المعنيين. وتأمل اليابان أن يؤدي الاتصال بين المفاوضين من أجل بناء الثقة إلى استئناف المفاوضات المباشرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): هناك عدد من المتكلمين لا تزال اسماؤهم مدرجة في قائمتي. ونظراً لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٣٠.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.